2025	Vol. 16 .NO.(68)	الصفحة(624-654)	الاصدار (16) ،العدد (68)

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الأكاديمية العلمية

مجلة الدراسات التاريخية والحضارية

Journal of historical & cultural studies
Print - ISSN: 20231116 & Online - ISSN: 88192663
Journal Homepage:
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/396

اوضاع النظام التعليمي لفرنسا للمدة(1789- 1815)

اسم الباحث/ ة (1): م.د. عامر عبد الرزاق عبدالحسين

الدرجة العلمية: دكتوراه
التخصص العلمي: تاريخ
مكان العمل: مديرية تربية صلاح الدين/ وزارة التربية

ملخص البحث عربي:

شكل حدث الثورة الفرنسية عام 1789م نقطة تحول في تاريخ فرنسا، كونه الحدث الذي انعكست اثاره على معظم مرافق حياة المجتمع الفرنسي، كان منها اوضاع التعليم العام، حينما عملت ادارة الثورة التي تمثلت بالطبقة البرجوازية من خلال النظم السياسية التي شكلتها الى طرح العديد من مشاريع القوانين المتضمنة منح الفرد الفرنسي نظم جديدة في التعليم تهدف اولا الى انهاء فلسفة التعليم الذي سيطرت عليه الكنسية بما كان يوافق استمرار المحافظة على مصالحها الموروثة منذ عهود قديمة، وثانيا تقديم فلسفة رجال حركة التنوير الفكري الفرنسي وبما يضمن تحقيق شعار الثورة (بالحرية و العدل والمساواة)، ومع كل تلك الروية الثورية فان الواقع الحقيقي للتعليم لمدة الدراسة قد واجه العديد من التحديات كان في مقدمتها عدم التوافق العام حول تلك القوانين او المؤسسات التعليمية التي انبثقت منها من قبل القوى السياسية القائمة انذاك او اسباب اقتصادية وفنية ، وبالتالي شهدت اوضاع التعليم في مدة البحث حالة من الارتباك وعدم الاستقرار لم يترك اثاره الايجابية على الفرد الفرنسي الا بالقدر المحدود، وصولا الى تولي الامبراطور نابليون بونابرت دفة الحكم، المدة التي وان يحسب له تمكنه من ايجاد مركزية حقيقية في ادارة اوضاع التعليم واسس للتعليم الفرنسي في التاريخ الحديث ، فان تلك المركزية بطريقة او اخرى كانت تهدف الى تلبية طموحات وتطلعات الامبراطور نفسه في مدة امبراطوريته (1804-1815) اكثر من تلبية حقيقية للنهوض بواقع التعليم للفرد الفرنسي، الامر الذي جعل اوضاع التعليم وما ارتبط به امام تحدي مع عودة النظام الملكي الجديد لمجتمع ايد النظم الديمقراطية التي اوجدتها الثورة الفرنسية بصورة مباشرة او غير .

الكلمات المفتاحية: فرنسا ،النظام ،تحول، الفرد، الثورة

Corresponding author:

The conditions of the educational system of France for the period (1789 - 1815(

Name of the researcher (1): M.Dr. Amer Abdul Razzaq

Scientific degree: PhD
Scientific specialization: history
Place of work: Salah al-Din Education Directorate / Ministry of Education

Research summary:

The event of the French Revolution in 1789 was a turning point in the history of France, as it was an event that reflected its effects on most of the facilities of the life of French society, including the conditions of public education, when the administration of the revolution, represented by the bourgeois class, through the political systems that formed it, put forward many bills including granting the French individual new and justice and equality), and with all that revolutionary narrative, the The real reality of education during the study period has faced many challenges, foremost of which was the general lack of consensus about those laws or educational institutions that emerged from them by the then existing political forces or economic and technical reasons, and therefore the conditions of education during the research period witnessed a state of confusion and instability that left only a limited positive impact on the French ambitions and aspirations of the emperor During the period of his empire (1804-1815), more than a real response to the advancement of the reality of education for the French individual, which made the conditions of education and what was associated with it face a challenge with the return of the New Monarchy to a society supported by the democratic systems created by the French Revolution, directly or not.

Keywords: France, order, transformation, individual, revolution
Received: الاستلام
Accepted: القبول
Available Online: September / 2025 أيلول - النشر المباشر

Corresponding author:

المقدمة:

كان التعليم في الغالب هو مؤشر مهم في مدى رقي شعب دون غير، ومؤشر لقوة حكومة في مرحلة تاريخية ما دون غيرها، وان تفاصيل البرامج التعليمة وحسن اختيارها واختيار القوانين ومدى تطبيقها هي اساس ارتفاع ذلك المؤشر في وقت دون غيره، وانطلاقا من تلك الرؤية توجه الباحث في عمله هذا الى اخذ اوضاع النظام التعليمي لفرنسا للمدة (1789- 1815) عنوان لبحثه، كونها المرحلة التي شهدت فيها فرنسا كدولة اوربية لها مكانتها الدولية تحول في النظام العام الموروث منذ عهود قديمة نتيجة قيام الثورة الفرنسية 1789الحدث الذي ترك تبعاته على كل مجالات الحياة المختلفة، وللرغبة في بيان تاثير تلك الثورة على النظام التعليمي ومنها على المجتمع الفرنسي تم التوجه الى كتابة هذا البحث، عن طريق طرح جملة من الاسئلة منها ماهي اوجه الاختلاف بين مرحلتين تعليميتين شهدها تاريخ فرنسا في مجال التعليم، كيف تعامل النظام السياسي الذي اوجدته الثورة في مرحلته الثورية والقنصلية والامبراطورية مع اهم مقومات التعليم وهي المعلم والمتعلم ومستلزمات التعليم وبالتالي وما هي ملامح وتأثير ونتائج تلك المراحل على التعليم على ارض الواقع آنذاك، او بعبارة اخرى ما هي الجوانب المتوافقة والمتعارضة بين مرحلتين قبل الثورة وبعدها ومن مرحلة الى اخرى، اي الفئات او الطبقات الاجتماعية التي استهدفها التعليم بعد قيام الثورة ؟ جاء ذلك عن طريق تقسيم البحث الى جملة من المباحث الرئيسة كان في مقدمتها المجث الاول الذي جاء بعنوان نظرة عامة عن التعليم الفرنسي في النظام القديم، في حين تم تقديم المبحث الثاني بعنوان التعليم في المرحلة الثورية، اما الثالث فكان بعنوان التعليم في ظل حكومة القنصلية والامبراطورية، تلا تلك المباحث الخاتمة وقائمة بالمصادر التي استمد الباحث معلوماته منها .

المبحث الاول : نظرة عامة عن التعليم الفرنسي في النظام القديم.

منذ العصور الوسطى حتى نهايات القرن الثامن العشر كان امام الفرد الفرنسي تقديم جهود كبيرة للوصول الى تعلم بعض اساسيات القراءة والكتابة، وظل الموروث الاجتماعي للعائلة هو المصدر الاول لتعليم الابناء، لتخضع بعدها عملية التعليم في فرنسا عبر عصور طويلة الى هيمنة الكنيسة التي

Corresponding author:

احتكرت الثقافة والتعليم، وجعلته متاح فقط لأطفال النبلاء والعوائل الملكية حتى برزت صفة المعلمين الخاصين للامراء والاميرات [1]، مع استثناءات نادرة جدًا لغيرهم من ابناء الطبقات الاجتماعية الاخرى، وبذلك لم يكن هناك نظام تعليمي موحد أو مركزي، ولا يوجد تدخل للدولة في شؤونه سوى البدايات التي تبناها الملك شارلمان " **Charlemagne** " (768-814م) بتاسيسه المدرسة الملكية للاهتمام بالادب واللغة اللاتينية فضلا عن الاهتمام بالاديرة والكنائس وعدها مراكز ثقافية ، وقيام مدارس مرتبطة بها تلاها في عهود لاحقة نشوء الجامعات دون وجود نظام تعليمي مستقل [2].

استمرت تلك الصورة للتعليم في فرنسا لمدة ليست بالقصيرة محصوراً بالمبادرات التي قدمتها الكنيسة عبر فلسفة خاصة بالتعليم [3]، او عن طريق المدارس الخيرية التي وزعتها على مناطق متفرقة من المملكة، كانت تهدف بصورة او اخرى مواجهة اتجاهات دينية معارضة ولاسيما مع بروز حركة الاصلاح الديني في القرن السادس عشر وتأكيدها اهمية انطلاق افكارها الاصلاحية من المدارس المنظمة، وتعليم ديني اكثر منه علمي حتى تأسست في الغالب مدرسة لتعليم البنين والبنات الى جانب كل ابريشية، وفق تاييد مراسيم ملكية ومنها مرسوم عام 1698 وعام 1724 ، حتى تولت فئة من الراهبات قدرت مع قيام الثورة ب (27000) راهبة موزعة على (15000) مركز ديني نشاطات تعليمية، وفرت خدمة التعليم الابتدائي المجاني على نطاق واسع في عموم فرنسا ولا سيما الرهبات اللواتي جئن من ايطاليا وتوزعن في الجنوب الغربي من فرنسا وعملن على ابناء الفقراء وغيرهن في مناطق متفرقة من فرنسا، الجهود التي تلتها نشاطات جمعية اخوة المدارس المسيحية التي عمل فيها ما يقرب من (760) عضو في تدريس ما يقرب من (31,000) الف طفل عشية قيام الثورة ، مع صعوبة مواجهة الافكار المعارضة التي كان يعلنها الفلاسفة فيما يتعلق بالتعليم، والذي اعتبروه ضاراً بأموال البلديات وعموم النظام القديم مؤكدين الى ان الارض بحاجة الى الايدي العاملة اكثر من حاجتها الى ابناء متعلمين، ومحاولة استغلال دعوات فلاسفة اخرين اخرى مؤكدة الى اهمية تعليم الفرد الفرنسي، حتى كانت مسالة التوقيع على عقد الزواج في الغالب مقياس لمدى اتساع التعليم الاولي في القراءة والكتابة عند الأبناء [4] ، **اما** المؤسسات التعليمية على مستوى الجامعات، فان ما ميزها هو محدوديتها في مدن معينة بلغت (22) جامعة، منها على سبيل المثال لا الحصر ما توزع في مدن (باريس"**Paris** " ، إيكس أون بروفانس" **Aix-en-Provence**" ، أنجيه" **Angers**"، أفينيون " **Avignon** "، بيزانسون"**Besançon** " ، بوردو"**Bordeaux**" ، بورج " **Bourges** "، كاين " **Caen** "، ديجون "**Dijon** ")، فضلا عن عدم منحها فرصة التعليم الا لفئات محددة لارتباطات مادية وسياسيةّ [5]، وفي وقت كان من المفروض ان تكون الدولة هي صاحبة السلطة العليا على التعليم كانت الجامعات اشبه بالدويلات المصغرة ولها هيئاتها التعليمية وقوانينها الخاصة داخل الدولة الملكية الكبرى في فرنسا[6]، لذلك كانت محل انتقاد ودعم من جهات دون غيرها في برامجها التعليمية كما هو الامر من تجارب محو الامية الذي عارضه

Corresponding author:

المحافظون واعتبروه تهديد للنظام الاجتماعي القائم ، ومنها جامعة باريس وجامعة تولوز " **Toulouse"** التي كانت معقل لكثير من المواقف البارزة بين اركان الحكم في تلك المدة بين الملكية والداعم لها من الرجالات السياسية والاجتماعية وبين الكنيسة، حتى يمكن القول ان مشرعي الاحداث التي شهدتها فرنسا عبر تاريخها كانت في الغالب من مخرجات تلك المؤسسات التعليمية ومنها الثورة الفرنسية 1789م [7]، ومن الجدير بالذكر وانعكاساً للطبقية الاجتماعية تأسست بعض المدارس الخاصة بالأشراف والنبلاء وفي مقدمتها المدرسة التي اسستها زوجة لويس الرابع عشر مدام دي مانتينون " " **Madame de Maintenon** (1635-1719) عام 1686م في باريس لتعليم بنات الاشراف والتي نالت اهتمام الملك نفسه فيما ارتبط بجمالية بنائها وكافة نشاطاتها العلمية والفنية [8]، في الوقت نفسه كانت هناك كليات قائمة تعود الى خمسينيات القرن الثامن عشر ومنها كليات الهندسة المرتبطة بالطرق والجسور والتعدين وما شابه، وهي في الاصل مدارس للتدريب الفني التي فرضها ايجاد فئة متدربة على اسس علمية في مجالات مختلفة ولا سيما المجال العسكري التي ظلت تعمل بلا منازع حتى قيام الثورة [9].

ان اكثر ما وصفت بها المؤسسات التعليمية في النظام القديم انها كانت في اضطراب في منهجها تؤثر عليه بشكل كبير مشاريع وطموحات المتحكمين بالسلطة وفق رؤية محدودة لم تلبي جميع فئات او طبقات المجتمع الفرنسي كما كان قائم في ذلك الوقت، وتوجهها الى ابناء النبلاء لتعزيز التعليم الى جانب الثراء القائم لديهم التي ستمكنهم من تولي الاعمال الادارية والاعمال الحرة[10]، فضلا عن سيادة مفهوم التعلم عن طريق العمل على التعلم المدرسي ان صح التعبير، وبروز التعليم عن طريق الدورات العامة التي سعت الانظمة الملكية الى اعتمادها لألقاء محاضرات خاصة بالجانب الطبي والجراحي والتي كانت اكثر جذبا للأفراد منها في علوم الكيمياء او الرياضيات التي كانت في مجملها على نطاق ضيق اقتصر في الغالب على العاصمة باريس[11] وفيما ارتبط باختيار المعلمين فقد حدد بوجود لجان خاصة مرتبطة بالمجالس البلدية او المجالس التي تحت ادارة السكان المحليين لكل منطقة [12].

كان للعامل الاقتصادي تاثير واضح على مستوى انتشار التعليم في فرنسا قبل الثورة وحتى بعدها، اذ كانت المناطق الشمال والشمالية الشرقية اكثر توزيعا للمدارس الخاصة والعامة، فضلا عن مراكز المدن، وهو ما كشفته القدرة على توقيع عقد الزواج كما سبق ذكره، والتي اوضحت تفوق الرجال على النساء في المستويات التعليمية اذ كان مستوى التعليم عام 1680 عند الرجال (27%) و (47%) عام 1780 قابله عند النساء(14%) و (27%) في السنوات نفسها، الحالة التي كانت سبب اتجاه بعض الفلاسفة الى انتقادها والمطالبة بالتعليم الالزامي المجاني العام للشعب والمستقل عن الكنائس، الذي يسهم في تحقيق الوحدة الوطنية مع البدأ باستخدام اللغة الفرنسية كاداة للتعليم الوطني[13] .

تركت حركت التنوير الفكري التي سادت فرنسا في القرن الثامن عشر اثارها على التعليم العام حينما قدم منذ عام 1750 عدد من المفكرين الفرنسيين فكرة أن المدارس هي في جوهرها شؤون مدنية، ينبغي أن يكون هدفها تعزيز المصالح اليومية للمجتمع ورفاهية الدولة بدلاً من رفاهية الكنيسة، والإعداد لحياة في الدنيا بدلاً من حياة في الآخرة، وقد شجع على طرح تلك الآراء هو الانتقاد الواسع الذي اخذت تتعرض له المدارس اليسوعية والقائمين عليها، حتى انه مع بداية عام ١٧٦٢، برزت مطالبات دفعت البرلمانات المختلفة في المقاطعات وفي باريس إلى تقديم شكاوى ضد اليسوعيين ومدارسهم، وفي عام ١٧٦٤، حُثّ الملك على قمع الجهات او الجمعيات الداعمة لتلك، وبالتالي اصدار بعض الأدبيات التربوية اللافتة للنظر التي تطلعت إلى إنشاء نظام مدارس ثانوية حكومية في فرنسا لتحل محل مدارس

Corresponding author:

اليسوعيين، كان من المقرر لها ان تتطبق لو توفرت لها الظروف المناسبة [14].الرؤية التي اكدها رئيس برلمان باريس عام 1768 حينما قدم للبرلمان تقريرا يقوم على اساس قيام نظاماً تعليميا يحل محل مدارس اليسوعيين ومدارس اخوان المسيحية واقترح توسيع نطاق التعليم ليشمل جميع ابناء فرنسا دون استثناء تحت ادارة وإشراف مجلس مركزي حكومي على جميع المدارس، وجامعة مركزية تتبع لها الجامعات الفرنسية الأخرى، ومدرسة عليا لتدريب المعلمين [15].

مع ما وصف التعليم قبل الثورة بنشاط واسع لرجال الدين، وان مسالة اختيار المعلمين فيها كانت تخضع لعدد من المؤهلات العلمية والبدنية، فان تلك المدة شهدت خطط متنوعة لرجال الحكومة الملكية او مفكريين تربويين في الاعوام (1770، 1775، 1783) كانت تهدف الى احداث تحول في التعليم انذاك وانشاء مجلس وطني للتعليم العام، وإنشاء نظام تعليم مدني ووطني يشمل فرنسا بأكملها ، غير ان بنائها بشكل اواخر على الخيال من جانب وضعف خزينة الدولة لاسباب ارتبطت بحالة تبذير الاسرة الحاكمة والنبلاء المحيطين بها من جانب ثاني، كانت وراء عدم فعالية تلك الخطط على ارض الواقع، وبالتالي كانت الكنيسة هي القوة التعليمية الأساسية ويعد التعليم الديني مادة أساسية في المدارس والمؤيدة بصورة او اخرى من العوائل الحاكمة التي كانت تهدف من دعمها للكنيسة ورجالها ايجاد مجتمع خاضع للملك كونه حسب اعتقادهم ممثل الله في الارض، في وقت كانت المدارس المخصصة لابناء عامة الشعب في ادنى مستوياتها من حيث العدد او البرامج العلمية او التربوية وفي ضرورة لتغيرها للخروج بالفرد الفرنسي قبل 1789م من حالة الجهل التي كان يعاني منها[16].

المبحث الثاني : التعليم في المرحلة الثورية.

- **الجمعية التاسيسية (1789-1791)**

مع تأزم الاوضاع الاقتصادية وتبعات انقسام المجتمع الفرنسي الى طبقات اجتماعية وصفت الطبقة العامة او الثالثة فيه بأكثر بؤساً وفقراً واسباب سياسية وفكرية اخرى اسهمت بقيام الثورة في 14تموز 1789م تأسست الجمعية التأسيسية (1789-1791) قبل ايام من ذلك التاريخ الجهة السياسية الاولى للنظام الجديد في فرنسا[17]، وكانت اولى الخطوات التي اعتمدتها الجمعية ومست التعليم بشكل مباشر هو المرسوم الذي صدر في 4 آب 1789م الذي تضمن الغاء الامتيازات والحقوق الاقطاعية والعشور، التي كانت تمثل احد الموارد الرئيسية للمؤسسات التعليمية لفترة طويلة[18]، وعلى الرغم من تبنيها مشروع اعلان للائحة حقوق الانسان في 26 اب 1789م والتي عدت اساس للحقوق الانسانية الخاصة بالفرد الفرنسي في ذلك النظام، فان تلك اللائحة لم تتطرق للمؤسسة التعليمية بشيء، بل واعلنت في كانون الاول 1789م وضع ادارة التعليم وما ارتبط به من هيئات تعليمية تحت اشراف الادارة الذاتية للمقاطعات والاستمرار بتنفيذ التعليمات السابقة لأحداث الثورة، الاوضاع التي استمرت حتى الثاني من تشرين الثاني1789م م حينما تمكنت الجمعية من الاعلان عن تامين كافة ممتلكات والاراضي التابعة للكنيسة الاعلان الذي ترك اثاره في اتجاهين **الاول** هو تولي الادارة الثورية تامين كل ما ارتبط بالتعليم الذي كان تحت اشراف وادارة الكنيسة، و**الثاني** هو فقدان الحكومة الثورية لموارد والاشراف على العديد من المدارس الخيرية او المستشفيات الخيرية الممولة من واردات الكنيسة، الامر الذي ادى الى اغلاق عدد من المدارس واجبار القائمين عليها للبحث عن وسائل عيش اخرى[19]، وفي السياق نفسه اعلنت الجمعية التاسيسية في 21 كانون الاول من العام نفسه تكليف مجالس المقاطعات بالاشراف على التعليم العام تحت اطار سياسي واخلاقي اعلن عنه منظروا الثورة في اكثر من تصريح بخطوة تهدف الى ابعاد التعليم عن حالة الفوضى كاجراء احتياطي[20].

شكلت الخطب التي القاها ميرابو في بداية عام 1790 في اجتماعات الجمعية التاسيسة، البدايات الاولى لتبني رجال الثورة وخطبائها الجانب التعليمي و "تنظيم هيئة تعليمية" و"تنظيم مدرسة ثانوية وطنية"، حينما دعا في الخطاب الأول: إلى إنشاء مدارس ابتدائية في جميع أنحاء فرنسا، وفي الخطاب

Corresponding author:

الثاني: اقترح إنشاء كليات أدبية في كل قسم، مع مدرسة ثانوية وطنية في باريس للتعليم العالي (الجامعي)، وتوفير أساسيات مدرسة وطنية عادية أو كلية للمعلمين أيضًا[21] .

ترك اصدار الجمعية التأسيسية للدستور المدني لرجال الدين في 12 تموز 1790 اثاره الواضحة على المعلمين بشكل عام في فرنسا انذاك، حينما فرض عليهم تأدية يمين قسم الولاء للثورة لكل موظف مرتبط بالتعليم، ولن يتم استدعاء اي مختص بالتعليم ما لم يؤدي اولا قسم الولاء وفق المرسوم الذي اعلنته الجمعية في 22اذار 1791 م، المرسوم الذي زاد من وطئته المرسوم الذي الغت به المنح المالية للبلديات في (19-25) شباط 1791م، مما جعل المراكز التعليمية المختلفة عاجزة عن تامين مواردها وبالتالي اداء مهامها، وبذلك اسهمت تلك القرارات الى احداث حالة من الانشقاقات في المراكز التعليمية والهيئات القائمة على ادارتها، بسبب تادية القسم او رفضه، وعلى سبيل المثال في جامعة باريس كان عدد الذين ادوا القسم (41) استاذ فقط مقابل (120) استاذ رفضوه [22]، تلاه شمول موظفي التعليم بالمرسوم الذي صدر في 15-17 نيسان 1791 الذي قضى بمصادرة الاملاك للذين لا يؤدون يمين القسم، وارتباط بقائهم والمحافظة على املاكهم باداء القسم، الظروف التي انعكست على بدايات ظهور المدارس الخاصة المنافسة للمدارس الحكومية واستمرار عمل ما عرف بالاخوة المسيحيين في التعليم في تلك المدارس ولا سيما بعد ان نالت تائيد الاطراف المعارضة للثورة، والتي وجدت منها محاولة للمحافظة على مظاهر التعليم في النظام القديم [23].

ان حالة الفوضى والارتباك التي سادت المراكز التعليمية اثر القرارات التي تبنتها الجمعية التاسيسية، تركت نتائج سلبية على انخفاض اعداد الطلبة في تلك المراكز، وظهرت احتجاجات تبناها اساتذة او راهبات وطلبة المدارس اللاهوتية اسفرت عن تركهم المدارس واغلاقها، حتى مع بعض المحاولات الفاشلة الى تحويلها الى مدارس لاهوتية دستورية التي لم يستغرق افتتاحها الا وقت قصير، في وقت انتقلت تلك الاوضاع الى الكليات التي صارت في اغلبها مهجور مع هجرة عدد من اساتذتها او انتمائهم الى تجمعات معادية للدستور، الى درجة ان بعض الكليات الغيت وتم تحويل البعض منها الى ثكنات او مقر للمحاكم [24]،

لم ترتقي الاجراءات التي اعتمدها رجال الثورة في مجال التعليم مع حدث الثورة في عامها الاول وما اعلنت من شعارات عزمت من خلالها انصاف الطبقة الفقيرة او ما كان يعرف بالطبقة الثالثة ، لذلك كانت البداية الحقيقة للاهتمام بذلك المجال حسب راي العديد من الثوريين، ما تضمنه الدستور الفرنسي الاول او ما عرف بدستور النظام الملكي الدستوري الذي اعلن عنه في 3 ايلول 1791 ومما جاء في احد فقراته " ..... سيتم انشاء وتنظيم التعليم العام لجميع المواطنين وبالشكل المجاني .... وسيتم توزيع مؤسساته تدريجا وفق التقسيم الاداري للمملكة [25]، و ما طالب به تاليران في تقريره في 25 ايلول 1791م من التصويت على الاقل على عدد من المراسيم المؤقتة بشان تنظيم التعليم او كما اسماها ب(المراسيم الملحة) نظرا لان اغلب المراكز التعليمية بدون اساتذة او معلمين او طلبة، والذي حدد فيه " ان الهدف من المدارس الابتدائية هو تعليم جميع الاطفال اساسيات التعليم، وان مهمة المدرسة في هذا الوقت هو تدريب الافراد الذين يشاركون في الشؤون العامة والمجالس الاولية التي يشكلها مواطني البلدية الواحدة[26].

اكثر ما وصفت الفصول الدراسية قبل الثورة بالمكتظة، وظهرت العديد من المطالبات التي قدمت الى الجمعية التأسيسية لايجاد الحلول لها ، التي كانت سبباً للعديد من الامراض، والتي لحد عام 1791 كانت تلك الفصول لا تتعدى (20) متر مربع في افضل المناطق التعليمية على الرغم من استمرار اتخاذ منازل المعلمين وبعض بيوت رجال الدين او المنازل المستأجرة في اغلب الاحيان مكان لدراسة الطلبة في حال عدم وجود الفصول الدراسية في المنطقة [27] .

على الرغم من ان الاهتمام العام لرجال الثورة اتجاه تطوير التعليم كان ضعيفا، برزت في بعض المطالبات التي عبر عنها اعضاء الحكومة الملكية انذاك منها مطالبة وزير الداخلية في 26 تشرين الاول

Corresponding author:

1791 الملك بالموافقة على خطة تنظيمية لوزارته التي اسندت الى احد اقسامها عملية تطوير التعليم العام والفنون والاكاديميات بشكل عام[28]، فان اراء المفكرين كانت حاضرة مع تولي الجمعية التاسيسية ادارة البلاد، وربما يمكن تقديمها في جانبين **الاول** عام ومرتبط بالتعليم المتصل بالفرد الفرنسي **والثاني** خاص متصل بولي العهد :

فأما **الاول**: فقد فرضت المدة التي قامت بها الثورة الفرنسية قيام نشاط واضح للمفكرين كان يهدف جزء منه التاثير على المناهج الدراسية التي تزعم الحكومة اعتمادها، لتحقيق التطور الفكري والثقافي والاجتماعي [29]، لذلك مع تطور الاحداث الميدانية للثورة نشرت الصحافة وفي متقدمتها مجلة العقد الفلسفي " La Décade Philosophique " عدد من الاراء للمفكرين تتناول التعليم وفق رؤية جديدة على شكل رسائل خاطبت المؤسسة السياسية الجديدة لفرنسا الممثلة بالجمعية التاسيسية وهي كما ياتي عرضها ايجاز:

- اراء بيير كلود فرانسوا دونو**"Pierre Claude François Deneux "**(1761-1840).

نشر دونو اراءه في تشرين الاول 1789م والتي تضمنت ضرورة ان يكون هدف التعليم الاول هو تحقيق مفهوم الفضيلة والسعادة في الفرد الفرنسي، ولتحقيق ذلك يجب على المعلمين تطوير الملكات الفكرية لدى طلابهم لتنظيم الاخلاق وتنمية حب الوطن، مع تعليم اخلاقي يقوم على الدين المسيحي والوطني وفق المذهب (الغاليكاني)،، وفي بداية عام 1790م اوضح للجمعية التاسيسية خطته في التعليم التي تقوم على انشاء مدرسة مجانية في كل قرية تحت ادارة معلم يتعلم فيها الطلبة الاطفال القراءة والكتابة والحساب، في حين يجب ان تضم مدارس البلديات الكبرى دروس خاصة بقواعد اللغة الفرنسية والتاريخ الوطني، اما المعلمون فيجب ان يكونوا قد اجتازوا دورات التعليم لمدة ثلاث سنوات، وبالنسبة للمناهج التي تقوم المؤسسات التعليمية اعتمادها فقد حدد ثمان سنوات لتلقينها على الطلبة تخصص السنوات الخمسة الاولى منها الى القراءة وتعليم اللغات والتاريخ والجغرافيا والدين، اما السنوات الثلاث الاخرى فتقوم على تدريب الطلبة المنطق والميتافيزيقيا والاخلاق ثم الفيزياء والرياضيات وبعض الاعمال الاساسية، كما تضمنت خطة لانشاء مدارس خاصة بالطالبات ومثلها خاصة باللاهوت محصورة في كل مدينة فيها اسقفية، فضلا عن مدرسة لتدريس القانون تضمن مناهجها تدريس الحقوق العامة والمدنية باللغة الفرنسية، واخرى للطب في كل قسم، مع امكانية انشاء مدارس للملاحة او الفنون الهندسية يتم تمويلها على حساب المقاطعات او البلديات، وفيما ارتبط بالتعليم العالي (الكليات) فقد انتقد دونو ضعف مستواها العام، ولذلك دعا الى شمول كل عواصم الكانتونات بكلية واحدة وثلاث في باريس ، تحدد مسالة الاشتراك فيها باشتراكات مالية مناسبة [30].

- اراء تشارلز موريس دي تاليران**"Charles Maurice de Talleyrand "** (1754-1838).

كانت اراء تاليران اسقف آوتون في مشروع تطوير التعليم الذي اعلن عنه في 10 ايلول 1791م باسم اللجنة الدستورية، وانه في سبيل تطوير التعليم العام يجب تنظيم نظام حكومي متكامل ، يتألف من مدرسة ابتدائية في كل بلدية مفتوحة لأطفال الفلاحين والعمال ، ومدرسة ثانوية في كل مقاطعة وسلسلة من المدارس الخاصة في المدن الفرنسية الرئيسية، لإعدادهم للمهن؛ ومعهد وطني أو جامعة في باريس، مستوحىً من مبدأ مونتسكيو القائل بأن **"قوانين التعليم يجب أن تكون متناسبة مع مبادئ الحكم"**، كما اقترح مشروع قانون يهدف إلى تطبيق أحكام دستور عام ١٧٩١ المتعلقة بالتعليم ، وتوفير تعليم لشعب فرنسا الذي أصبح الآن يمارس السلطة التشريعية من خلال ممثلين منتخبين، واعتبر التعليم الميزان الضروري للحرية، ولكون القوى الثورية عمدت الى انهاء عمل الجمعية التأسيسية بعد ايام قليلة من تقديم تاليران لاراءه والدعوة الى اجراءات انتخابات اسفرت عن تشكيل الجمعية التشريعية لتقريره، لم يُتخذ أي إجراء بشأن مشروع قانونه[31].

- اراء أونوريه غابرييل ، كونت ميرابو**" Honoré Gabriel comte Mirabeau**(1749-1791)

Corresponding author:

تصدر مشروع ميرابو لتطوير التعليم ضرورة انشاء مدرسة ابتدائية في كل بلدية، واخرى خاصة للفتيات ان لم تكن موجودة في الاصل، وعلى ان يختار مديروها من قبل ادارة البلدية ، ومدارس للتعليم الاساسي خاص بالبحرية والهندسة والطرق والجسور والامور الطبية، مؤكداً على ان التعليم العام هو القانون الاساسي للمجتمعات[32]، وان تكون اللغة الفرنسية هي المعتمدة في التدريس والامتحانات، وان تخضع كل تلك المدارس الى مركزية تقوم على عمل لجنة تعليمية تابعة للسلطة التشريعية، يتبع تلك المراحل الدراسية انتقال الطلبة المتفوقين الى المدارس الثانوية الوطنية التي حدد اعداد طلبتها بـ(100) طالب من جميع الاقسام يدرسون على يد اشهر الفلاسفة والعلماء والفنانين في ذلك الوقت، وستكون تلك المدرسة على نفقة الدولة مقارنة بغيرها التي راى ميرابو انها يجب ان تكون معتمدة على النفقات الخاصة للمتعلمين مبررا ذلك ان التعليم المجاني سوف يجد جيل كسول في تلقي التعليم المجاني وهو ما يعني تأخر التعليم ولدعم التعليم سوف تكون هناك منح مالية دراسية محددة بشروط وفق اوضاع المتعلمين المادية، وفيما يتعلق بالتعليم العالي فقد عرض مشروع اقامة إنشاء الأكاديمية الوطنية والتي تضم ثلاث اقسام هي (الفلسفة والاداب والعلوم) تكون البديل الجديد عن الاكاديميات القديمة وستشكل مؤسسة علمية مماثلة للمعهد الذي تصوره تاليران ، يضاف اليها كلية آداب في كل منطقة ادارية (مقاطعة) تقوم على اساس احتوائها على خمس كراسي للدراسات المختلفة(اللغات اليونانية واللاتينية والبلاغة والشعر والفلسفة والفيزياء) [33]..0

اما **الثاني**: فكانت مرتبطة بالتعليم الخاص لولي العهد، الامر الذي عُد استمرار لمسيرة طويلة تعود الى العوائل الملكية من ال بوربون التي حكمت فرنسا في اختيار الكفاءة العلمية والادبية التي يجب ان يمتلكها معلموا الامراء[34]، فكانت احدى الاراء التي عبر عنها دونو عن التأثر بمفكري عصر التنوير وبالخصوص الافكار التي طرحها جان جاك روسو **"Jean-" "Jacques Rousseau**(1712-1787) في كتابه آميل فيما تعلق بتعليم ولي العهد، حينما ذكر ان تعليم ابن الامة - كما اطلق على ولي العهد - يجب ان يكون تحت رعاية ممثلي الامة وبين اقرانه من ابناء امته، والتي تبدا من سنه الخامس، وبصحبة (19) طفل يتم اختيارهم من (19) قسم، وتتم عملية تدريسه حتى عمر (16) عاما وفق ما يتلقاه زملائه الطلاب، يتبعها مرحلة تدريبة مشتركة مع اقرانه حتى تمام العشرين من عمره في مجالات القانون العام والمدني والرياضة البدنية والتدريبات العسكرية العامة ينتقل بعدها الى حالة من التنقل خارج فرنسا للاستزادة من الفنون الطبيعية و العلوم العقلية المختلفة والاداب والاخلاق[35] .

ان اهمية تعليم ولي العهد كانت وراء نشر السياسي واحد رجال الثورة ليونارد بوردون دو لا كروسنيير **"Bourdon de La Croisière Léonard** (1754-1807) مقالته في حزيران 1791 التي اقترح فيها على حاشية ولي العهد جعله - ولي العهد - جزء من برنامج تعليمي قائم على تكوين فصل دراسي في المناطق الريفية مكون من (83) طفلا يتم اختيارهم بنسبة طفل واحد من كل قسم، يتم في السنوات الاولى من الالتحاق بذلك الفصل تدريس القراءة ، وبعد تمام عمره الثانية عشر سيتم انتقال مناهجه الدراسية الى علوم التاريخ والذي يتتبع فيه مظالم النظام الاقطاعي والخرافات القديمة واثار الجهل على الامراء الخاضعين للكهنة والاخلاق والقانون السياسي والعلاقات الدولية واللغات الاوربية والرياضيات، تتبع تلك المرحلة التخطيط لعدد من الرحلات للامير داخل المملكة تمكنه من التعرف على عادات وتقاليد كل قسم من مملكته، ومن الجدير بالذكر انه دونو وغيره من المفكرين، كانوا حتى عام 1791 ينظرون الى ان التغيرات السياسية التي طالبت بها الطبقة الثالثة على لسان البرجوازية التي انضمت اليها بانه لا يزال من الممكن أن يبنوا الأمال السياسية على اساس التعليم الاجتماعي والمدني للملك المستقبلي، وبالتالي جعل ولي العهد من الذين يقدسون المساواة واحترام القوانين التي يصدرها ممثلوا الشعب[36].

ويتضح مما سبق ان التعليم وبعد سيطرة رجال الثورة على المؤسسات التعليمية المختلفة انما تركت عدد كبير من المدارس المغلقة والجامعات التي اغلقت ابوابها وتشتت كوادرها بعد قرار قسم الولاء ووقف التنظيم المالي السابق قبل الثورة لهم مع منع العشور والحقوق الاقطاعية ومصادرة املاك الكنيسة ، والقرارات التي جاءت بها الجمعية التاسيسية ، انما كانت بعيدة عن تناول المؤسسة التعليمية

Corresponding author:

الفرنسية ان صح التعبير بدرجة من الخصوصية، ونرى ان الجهود التي قدمها المفكرين المتزامنين مع احداث الثورة انما تركت اثارها بصورة او اخرى على ما تضمنه الدستور الفرنسي للفقرة التي سبق ذكرها وبالتالي كان بعيدة عن احداث تحول واضح وسريع في البرامج الحكومية السابقة او ما عرف بالنظام القديم، وتركت مسؤولية تنفيذ تلك الوعود للمؤسسة التشريعية القادمة.

- **الجمعية التشريعية (1 تشرين الثاني 1791-20 ايلول1792)**

كان اكثر جذبا للانتباه في عهد الجمعية التشريعية وبما ارتبط بالتعليم هو بروز مشروع التربوي الثوري أنطوان كاريتات دي كوندورسيه **"Antoine Caritat de Condorcet"** (1743- 1794) الذي قدمه للجمعية في 20و 21 نيسان 1792 والذي دعا فيه الى استخدام عبارة "المدرسة الثانوية" والتي كانت بمثابة المعاهد الخاصة التي يتم فيها تدريب الابناء الاكثر ذكاءا وبواقع تسع مدارس موزعة على البلاد وهو بذلك يختلف عن المعنى الذي اكتسبته لاحقًا: إنها "مدارس المنطقة للدراسة الثانوية" للأطفال الذين تعيش عائلاتهم لفترة أطول بدون عمل[37] ، وفيما تعلق بالمناهج الواجب تدريسها فلم يختلف عن دونو، مع تاكيده العمل على تعليم اللغة الفرنسية وحصر اللهجات العامية والعمل على اختفائها في لغة القوانين كونها تمثل بقايا اثار الاقطاع، فضلا عن طرحه مشروع انشاء معهد وطني خاص بالمواهب المختلفة، و انشاء هيئة عامة للتعليم العام حدد اعضاءها بست اعضاء يتم تعيينهم من قبل الملك يكونوا مسؤولين امام الجمعية التشريعية، بهدف تقديم العهد الديمقراطي للثورة عن طريق التعليم، والدعوة الى ان يكون التعليم الابتدائي مجاني بهدف منح فرصة الحصول على المعرفة العلمية للغني والفقير على حد سواء، في حين يلزم الحكومة بان يكون التعليم العالي مقتصر على الطلبة المتميزين دون احتكاره على ابناء الاغنياء، داعيا في الوقت نفسه الى ابعاد سيطرة الحكام ورجال الدين عن التدخل في التعليم لابعاده عن رغباتهم وتوجهاتهم، ولذلك راء ان هناك ضرورة لتعليم المناهج العلمية في المدارس، اما الدينية فتكون في المعابد حصرا مع حرية العقيدة والدعوة الى التسامح الديني بين جميع الاديان [38] .

كما تضمن مشروعه الدعوة الى اقرار مرسوم لتنظيم التعليم العام، عن طريق تنظيم خمس مستويات للتعليم تتوافق المستويات الاولى مع التعليم الابتدائي والثانوي والمعاهد وان يكون التعليم مجاني يقبل فيها كل الطلبة الذين تخرجوا من المستويات السابقة، لتحقيق غاية المساواة ولا سيما منح ابناء الطبقات الفقيرة وهم الاكثر عددا فرصة للتعليم لتنمية مواهبهم والحد من التفاوت الطبقي، غير ان المشروع لم ينل الاهتمام المطلوب من المناقشات في الجمعية التشريعية لانشغالها في مواجهة ظروف الحرب وارتفاع التكلفة المالية، من قبل لجنة التعليم العام - تم الاعلان عن تشكيلها في 14 تشرين الاول 1791 وتولى رئاستها كوندرسيه [39]- ومع ذلك يمكن القول انه في طروحاته كان متواصلا مع موسوعي عهد التنوير عن طريق كون افكاره كانت قائمة على مبدا التحسن التدريجي وغير المحدد للجنس البشري والذي يرتكز على فاعلية التعليم في النقل التدريجي والتراكمي للمعرفة، ولتحقيق ذلك اوصى كوندرسيه بتنظيم التعليم العام ليحقق ثلاث اهداف الاول : سياسي لتحقيق المساواة بكل اشكالها ، والثاني: اجتماعي لتوفير العمل او الوظيفة، الثالث: تحسين القدرات البدنية والاخلاقية والفكرية للافراد وبالتالي نقل المجتمع الذي تعيش فيه الى حياة حضارية [40] ، وفق مبادئه التي كانت قائمة على استقلالية المؤسسة التعليمية عن الدولة ، وضرورة ان يعهد الى اعضاء منتخبين من النخب الفكرية للقيام بادارتها، وحصر دور الدولة في انشاء المراكز واعداد التصاميم الملائمة للتعليم، وتعزيز العلمانية في عمل تلك المؤسسة من خلال فصل مسالة تعليم الاخلاق عن تعليم الدين و تقدم الدستور الوطني كحقيقة وليس كعقيدة، مع اعتماد مجانية التعليم، لضمان عدم عودة الجهل واستمرار نهوض المجتمع[41].

ان قضية اعدام الملك وما تبعها من تغيرات سياسية تمثلت في تشكيل المؤتمر الوطني منح كوندرسيه ان يكون عضوا فيه كنائب عن مقاطعة ايسن، وعضوا في لجنة التعليم العام من (شباط – حزيران عام 1793) التاكيد لطروحاته في مجال التعليم غير ان اتهامه باراء الجيروندية – الجهة الحزبية المعارضة لتوجهات الجبليين الذين تولو الهيمنة على قرارات المؤتمر الوطني ولا سيما في الموقف من اعدام الملك- جعل تلك الاراء بعيدة عن التطبيق لا سيما بعد اختفاءه ووفاته في 28 اذار 1795[42].

Corresponding author:

وهنا يمكن القول ان الصفة العامة لاوضاع التعليم في الفترة التي تولت فيها الجمعيات التشريعية(التاسيسية ، التشريعية) ادارة البلاد قد حددت اعمالها باتجاه سيطرة الدولة على التعليم العام، من خلال ضرب المصدر الاول له ان صح التعبير وهو المؤسسة الدينية التي تمثلت بسيطرة الكنيسة على ذلك الجانب، وتم ذلك عبر مصادرة ممتلكات الكنيسة فضلا عن فرض قسم الولاء للثورة على رجالها وبالتالي حرمان صلاحيات الكنيسة من صلاحياتها في مجال التعليم، فضلا عن تقديم مشاريع قدمها مفكريين لم تكن الظروف العامة التي عاشتها فرنسا بالتي تلقى التطبيق في ذلك الوقت لاسباب اقتصادية بالدرجة الاولى وعدم توفر الخبرات التعليمية بالدرجة الثانية، وبالتالي لم يشهد التعليم تحول واضح في تلك الفترة.

- **المؤتمر الوطني(ايلول1792-1795)**

فرض الوضع السياسي الذي عاشته فرنسا في الاشهر الاخيرة من عام 1792 ضغط جديد على الهيئة التعليمية بالشكل الواسع حينما طالبت السلطات الحكومية المعلمين باداء يمين الولاء للنظام الجمهوري الجديد- تم الاعلان عن قيام النظام الجمهوري والغاء النظام الملكي في فرنسا في 21 ايلول 1792م -[43]، مما اوجد فئة رافضة لتلك الاجراءات الامر الذي اوجد انقسام في توجهاتها عززتها الافكار العلمانية التي نادت بها بعض الاطراف السياسية، والتي تزامنت مع اصدار المؤتمر الوطني في 15 ايلول 1793 قانون الغاء الجامعات، الذي بموجبه لم يعد هناك مؤسسات جامعية لمدة خمسة عشرة عاما في فرنسا تلت اصدار ذلك المرسوم [44]، الاسباب التي اسهمت في ظهور مراكز تعليمية سرية وغير قانونية مثلت ملجئ لمقاومة اجراءات الثورة في ظل النظام الجمهوري، وهو ما اشارة الى ظهور نواة المدارس الخاصة القائمة على اساس طائفي وسري فيما بعد[45] ، وبالتالي ظهور اتجاهين للتعليم في فرنسا في السنوات الاولى للثورة ، **الاول:** التعليم الكنسي المقاوم وحالة ابعاد لرجاله بعد عدم تأدية اليمين، حتى مع افضلية مدارسه واستمرار عمله في المناطق الريفية بنسبة عالية مقارنة مع مدارس المدن لاسباب ارتبطت باستمرار مزاولة التدريس للئيهات التعلمية سواء اقسموا يمين الولاء للجمهورية ام لا وفي الوقت ذاته المحافظة على المدارس التي كانت قائمة على اساس خيري حتى وان ارتبط بالكنيسة في تلك المناطق، و**الثاني**: التعليم الجمهوري[46] .

كانت الافكار العلمانية من مظاهر عصر التنوير للخروج اولا من قيود الكنسية وانهاء التوافق الملكي معها ثانياً، وهو ما يعني التعبير عن الحرية السياسية والاجتماعية التي نادى بها الثوريون حينما اعلنوا ثورتهم، وعلى اساس ذلك برزت المواقف المتباينة منها والكيفية التي يجب ان تقدمها المناهج المدرسية لفرنسا خلال الثورة، فقد تباينت مواقف الجبليين منها، حينما قدموا ثلاثة أسئلة حولها: **الاول** هل يجب الحفاظ على التدريس الديني في المدارس أم لا؟ **الثاني** بأي شكل ينبغي تقديم التعليم الديني ؟ من هي الجهة المكلفة بتامين او تقديم المفاهيم الدينية ، وعليه فقد طرح بعض النواب راي يقوم على ان التعليم الديني يجب ان يستمر ولكن بعرض جديد يقوم على ابتعاده عن تأثير رجال الدين، في حين وافق اخرون على ضرورة الفصل بين التعليم المدني والتعليم الديني، وهو ما قدموه في مشروع القانون الذي تم اعلانه في 12 كانون الاول 1792 الذي نص على **"ان كل ما يرتبط بالمفاهيم والشعائر الدينية لن يتم تدريسه الا في المعابد الخاصة بها "**[47] ، وعليه فان الاتجاه الى علمنة التعليم كان في حقيقته احد مظاهر النظام الجديد وبرز في مدن مختلفة منها العاصمة باريس وليون ومدن اخرى، من خلال العديد من المعلمون العلمانيون في المدارس، وما قرارات الثورة التي اعلن عنها في السنوات الاولى منها الا تعزيز لذلك الاتجاه [48].

واجهت مسالة التحول الى روح العلمانية في التعليم حالة من الرفض في مجتمع تصدرت فيه المفاهيم الدينية لعهود طويلة فلسفة التعليم بشكل العام ، ولا سيما في المناطق الريفية، لذلك من الضروري نزع المسيحية وتعاليمها عن طريق انشاء عبادة مدنية بمعنى اخر، ديانة ذات طابع جمهوري، التوجه الذي زادة وضوحه بإعلان رئيس الدير السابق جاكوب دوبونت" **Jacob Dupont** " نفسه ملحداً في 14 كانون الاول 1792 في المؤتمر الوطني حتى عُد من اوائل الذين تحدثوا عن ذلك المعنى

Corresponding author:

في التوجهات الدينية التي طرحتها المبادئ التي جاءت بها الثورة الفرنسية [49]، الاوضاع التي زادت توجهات النواب في اكمال دين الدولة الجديد وعرضه عن طريق المناهج الدراسية حينما اعلنوا ديانة (الكائن الاسمى –الخالق) للكون والمحقق للعدالة العظيمة والضامن للنظام الاجتماعي في الاول من تشرين الاول 1793م، في حين ان العديد من الاباء كانوا متفاجئين من حقيقية امكانية تأليف كتب جديدة لتحل محل الصلوات والتعليم المسيحي وان تسليم ابنائهم لمثل تلك التعاليم العلمانية كان يعني تكريس الجهل في ابنائهم في وقت مازالت التعليمات الدينية هي السائدة في المجتمع الفرنسي في الغالب [50] .

لم تحدد التوجهات العلمانية مسار محتوى المناهج لوحدها، اذ كانت هنالك ارى وطنية عبر عنها انصار التربية الوطنية، في دعوتهم الى اعطاء الاولوية للمؤسسة السياسية التي كونها رجال الثورة ومؤيديهم في صياغة مضامين المناهج المدرسية في ظل العهد الجديد الذي جاءت به الثورة، بهدف جعل التعليم والتربية الوطنية وسيلة حقيقة للتواصل المستمر الفوري لجميع الفرنسيين في وقت واحد، وجعلها مسؤولة عن تشكيل الاخلاق الجمهورية وتسيطر على الانسان كله دون ان تتركه ابداً حتى تكون التربية الوطنية مؤسسة للطفولة بل للحياة باكملها، الاراء التي تمكنت من ان تنال التشريع في عهد ادارة المؤتمر الوطني للحياة التشريعية وهي [51].

اولا: قانون 19 كانون الاول 1793(قانون بواكيه)

اسهمت النقاشات التي تمت تحت ادارة لجنة التعليم العام في المؤتمر الوطني الى طرح نائب لجنة التعليم العام دوفي غاربيل بواكيه **" Dovi Gabriel Boaké "** قانون في 19 كانون الاول 1793م لتنظيم التعليم الابتدائي والذي تضمن دعوته الى ان يكون التعليم الزامي ومجاني لمدة ثلاث سنوات للاطفال الذين لا تقل اعمارهم عن ست سنوات، تحت مسمى المدارس الابتدائية (المستوى الاول) على ان يتم تدريسهم من قبل معلمين حاصلين على شهادة المواطنة الفرنسية وحسن السمعة والسلوك الصادرة من الهيئة البلدية في منطقة وجود المدرسة ومكان اقامته الدائمة، كما حدد القانون بان يكون التعليم علني وهو ما يعني الابتعاد عن صفة التدريس الخاص او السري حفاظا على المراقبة البلدية للتعليم في تلك المدارس مع العمل على مطابقة المناهج الدراسية التي يتلقاها الطلبة للحقوق الانسانية والاعمال الفاضلة والبطولية التي اقرتها لائحة حقوق الانسان وبعدها الدساتير الصادرة من ادارة الثورة بدروس محددة بالقراءة والكتابة والاوليات الحساب، وفي سبيل عدم خروج المعلمين عن اهداف النظم الجمهورية يتم وضع المعلمين تحت المراقبة المباشرة والمشتركة للسلطات المحلية واولياء امور الطلبة، وعلى الرغم من عدم توجه ذلك القانون الى ابداء المركزية في التعامل الحكومي للمدارس التي حدد بالمستوى الاول وتركها تحت ادارة مرتبطة بالبلديات واسر الطلبة الا انه في الوقت نفسه كانت مقيدة بمرسوم حكومة الثورة المركزي الصادر منذ 4 كانون الاول 1793م الذي الزم جميع موظفي الدولة تقديم تقارير خاصة باعمالهم الى لجنة السلامة العامة [52]، وبالتالي شهدت مرحلة تنفيذ ذلك القانون نسبة عالية حتى ان بعض البلديات تمكنت من دفع مرتبات المعلمين وفقا لعدد الطلاب دون حدوث أي معوقات في استحصال الاموال بعد ان عينت لكل مدرسة مدرسا او اكثر، القانون الذي نال التصويت من اعضاء المؤتمر الوطني لادراكهم ضرورة الاستجابة الواضحة السريعة لطموحات الجماهير في تغير نظم التعليم القائم، وفي الوقت نفسه تعزيزهم للنزعة الجمهورية لدى الاجيال القادمة الواجب عليها المحافظة على التراث الثوري في ظل المخاطر الداخلية والخارجية التي تهدد مسيرة الثورة، فضلا عن سعي لجنة السلامة العامة تخفيف سياسة نزع المسيحية التي اخذت تواجهه مقاومة كبيرة، ولا سيما ان قانون بواكيه لم يحظر التدريس الديني او استمرار رجال الدين في مزاولة التدريس، والذي اسهم في الوقت نفسه في معالجة النقص في المعلمين او انتشار المدارس الخاصة او السرية [53] .

ومع ما تضمنه القانون من (21) مادة فان عدم تضمن القانون للمستويات الاخرى من التعليم قد برره بواكيه بان أي تعليم غير التعليم الاولي للطلبة انما ياتي عن طريق قنوات اخرى تشمل المجالس العامة للدوائر والبلديات والمحاكم والجمعيات الشعبية المتنوعة الاتجاهات او من اسر الطلبة نفسها، وان التعليم العالي لنخب محددة تفرضها شروط القبول من الممكن ان لا ترضي الفئات ثورية الاخرى ، فضلا

Corresponding author:

عن كل ذلك ان القانون نال تصويت المعتدلين الذين يخشون تطبيق احكام اكثر تقييدا وهم غير قادرين الان على فرض ارائهم في مجالات اخرى قد تتضمنها القوانين وكذلك تصويت الجبليين - القوى السياسية الاكثر تشددا ضد النظام الملكي في المؤتمر الوطني - اليعاقبة التي ينتمي ايها صاحب مشروع القانون بواكيه، ومع كل ذلك فان عدم تضمنه للتعليم الثانوي والعالي يجعله على المدى البعيد مهدد بالنقض امام طموحات مفكرين يحملون اراء اخرى للتطوير التعليم [54] .

ثانيا: قانون 17 تشرين الثاني 1794(قانون لاكانال)

اصبحت المعارضة لقانون بواكيه اكثر اتساعا لادانة الجبليين للقانون داخل لجنة التعليم العام، اثر روح المساواة الواضحة التي اوجدها، ولا سيما فيما ارتبط بموقف القانون من التعليم العالي، وبالتالي لم يكن من الممكن ارضاء المعتدلين بشكل دائم، يضاف الى ذلك ارتفاع التكلفة المالية التي فرضها بواكيه، الاوضاع التي مكنت نائب المؤتمر الوطني جوزيف لاكانال **"Joseph Lakanal"** (1762- 1845) من توجه المؤتمر الى اصدار قانون 17 تشرين الثاني 1794 او ما عرف باسم لاكانال، الذي جاء في اهم بنوده هو انخفاض التكلفة المالية لتعليم التلاميذ، فضلا عن ان القانون وضح الاهتمام بجوانب **متوازنة كان الاول**: اداري عن طريق توزيع المدارس الابتدائية بمعدل مدرسة لكل (1000) نسمة وتقسم الى قسمين بنين وبنات، ويخضع المعلمين لاختبارات تضعها لجنة مختصة بالتعليم معينة من قبل ادارات الاقسام والمناطق، مع تقاضيهم رواتب تدفعها الدولة، اما **الثاني:** فكري وتربوي عن طريق كون القانون ضم مناهج اكثر شمولا من القانون السابق، اذ شمل القراءة والكتابة والحساب وكذلك قواعد اللغة الفرنسية والمساحة ومبادى الجغرافية والتاريخ والعلوم الطبيعية والتربية الاخلاقية والبدنية، ولاتمام التعليم المدني يجب منح الطلبة فرص زيارة المستشفيات والمصانع، أو حتى مساعدتهم في العمل المنزلي والريفي، وكبار السن، الافكار التي نادى بها كل من تاليران وكوندرسيه[55] **والثالث**: اعتراف القانون بحرية التعليم مع امكانية قيام أي مواطن بفتح مدارس خاصة ومجانية وحرية الاباء في اختيار مدارس ابنائهم، غير ان ذلك لم يمنع من ظهور بعض الصعوبات التي واجهت تنفيذ القانون منها توفير الموارد اللازمة لانشاء المدارس الابتدائية ولا سيما في مناطق ساد فيها الجهل والافتقاد للمواطنين او الموظفين في مجال التعليم في المناطق الريفية مع تباعد السكان وتناثرهم وصعوبة الاتصال معهم خلال فصل الشتاء كونه الفصل الوحيد الذي يرتاد فيه الاطفال المدارس او مراكز التعليم الاخرى[56] .

مع كل تلك المعوقات التي واجهت تنفيذ القانون عمل اعضاء لجنة التعليم العام الى تفعيل فقراته فيما يتعلق بتوفير الاعداد الممكنة من المعلمين والتي بلغت اعدادهم (646) معلم لعدد من الاقسام المخطط انشاء المدارس فيها والتي بلغت مع نهاية عام 1794 ما يقرب من (731) مدرسة [57]، فان العديد من المفكرين والنواب قد سجلوا نقاط الضعف فيه، تحددت بان المواطنين غير المسجلين في المدارس العامة والذين لم يتمكنوا من اثبات هويتهم سيتم استبعادهم من جميع الوظائف العامة، وان الحرية التي منحها دستور السنة الثالثة 1795 بالغاء القانون الذي لا يتوافق مع اراء المؤتمر الوطني مكن النواب فيه من حرية تغيير أي تشريع لا يتوافق مع سياستهم ومنه قانون بواكيه، وبالتالي ان العجز المالي للدولة وعدم قدرتها لتامين مجانية التعليم التي دعا اليها القانون كان سبب في ازدياد رفض عدد من النواب اليه [58].

اخذت مسالة تغيير المناهج الدراسية بما يتوافق والنهج الجديد للنظام السياسي القسم الاكبر من مناقشات اعضاء الجمعية التأسيسية والتشريعية لم تبرز نتائجها بشكل واضح حتى تولي المؤتمر الوطني السلطة التشريعية، باعادة مناقشة سبل الاهتمام باللغة الفرنسية في جلسة المؤتمر في 27 كانون الثاني 1794 والتصويت على مرسوم يقضي بتاهيل مدرسين خاصين للغة الفرنسية في العديد من المقاطعات، يقوموا بعد دخولهم دورات خاصة بتدريس اللغة الفرنسية في كل المناهج اليومية مع لائحة حقوق الانسان ولكلا الجنسين[59] ، وبهدف ايجاد درجة من المركزية في تعليم ابناء البلد بصورة الاتجاه لتحقيق شعارات الثورة تمت الدعوة في جلسة اليوم التالي بحصر المناهج الدراسية في كتب محددة، ولتنفيذ ذلك البرنامج الحكومي تم الاعلان في 28 كانون الثاني 1794 عن مسابقة تهدف الى اختيار الكتب المدرسية،

Corresponding author:

والتي اعلنت نتائجها في 13 اذار 1796عن اعتماد جملة من الكتب الواجب اعتمادها في الدراسات الابتدائية ، والتي توزعت على كتابان نحويان بما في ذلك دليل لوموند " **Le Monde** " الصادر عام 1780 في طبعته العاشرة، فضلا عن مجموعة كتب التعليم الديني المحدد، وكتب خاصة بالمفاهيم والاخلاق الجمهورية واخرى للدروس التاريخية والتاريخ الطبيعي والحساب وكتب خاصة بطرق تعليم الاطفال القراءة من تاليف فرانسودي نيوفشاتو" **Fransody Neufchateau** "(1750-1828) تكون اساسا للمعلمين في تعليم الاطفال [60].

لمعالجة عدم كافية الابنية المدرسية ان صح التعبير عملت الحكومة الجمهورية للمدة (1793-1794) في ظل سيطرة الجبليين على القرارات التشريعية في المؤتمر الوطني الى تخصيص معظم الكنائس للقيام بمهام الفصول الدراسية، الاجراءات التي لم تخلوا من بروز معارضة تبناها العديد من رجال الدين لم تسفر عن توقف ذلك الاتجاه الحكومي في توفير الفصول الدراسية، الظروف التي كان احد الاسباب التي دفعت عدد كبير من المعلمين ترك وظائفهم مع ضعف الاجراء الحكومي في معالجة اكتظاظ الفصول الدراسية او عدم ملائمتها للتعليم [61]، وهنا يمكن القول ان المدة التي عاشت فيها فرنسا (1793-1794) والتي عرفت بعهد الارهاب[62] ، قد انعكست بالشكل المباشر على واقع التعليم بقدر تعلق الامر بتوفير المباني المدرسية، وبالتالي كانت تلك المسالة احد عوائق تنفيذ البرامج الحكومية في مجال التعليم .

في الوقت الذي ترسخت صفة المعلم في الغالب برجل الدين في النظام القديم، كان هناك ما يقابله في العهد الجديد لفرنسا بعد قيام الثورة هو المعلم العلماني ولا سيما في المدن الكبرى، لذلك عمدت قرارات الحكومة الثورية في السنوات الاولى لها من تعزيزه عن طريق ادخال مصطلح المعلم في تشريعاتها، حينما سمح مرسوم كانون الاول 1793 من ممارسة مهنة التعليم للأفراد الحاصلين على شهادة الجنسية وشروط الحصول عليها، ثم مراسيم تشرين الثاني 1794 وكانون الاول 1795 التي طالبت بشروط الكفاءة والاهلية التي يتم التحقق منها من قبل هيئة محلفين خاصة بتعين الموظفين العلمانيين، وعلى الرغم من ذلك ظلت اعداد المعلمين العلمانيين غير موافقة للحاجة المتزايدة لهم، وما فسر ذلك النقص في الاعداد هو قلة المرشحين لتلك المهنة ولا سيما مع الغاء الحكومة للاجور التي تدفع لهم بداية عام 1795م، الاجراءات التي انعكست بان شكل عددهم ما يقرب من(35.5%) من اجمالي عدد المعلمين في المدارس الابتدائية بعد ظاهرة التوجه نحو التدريس الخاص [63] .

وفيما تعلق بالمرتبات او الاجور التي كان من المفروض ان يأخذها المعلمون، فقد سادت في السنوات الاولى من الثورة عملية استمرار تبني الحكومة بدفع تلك الاجور كما كان سائدا في النظام القديم، غير ان ارتفاع اسعار المواد الغذائية في ربيع 1794م اتجهت البلديات بمبادرات خاصة الى منح المعلمين اجور اضافية ، حتى وصلت الرواتب من(100-700) جنيه، المبادرة التي لم تترك اثار ايجابية على دخول المعلمين، ولا سيما مع التاخير الكبير في استلامها وبالتالي صارت ظروف المعلمين اكثر صعوبة مع نهاية خريف 1794م، و سعيا من اعضاء المؤتمر الوطني لمعالجة تلك الظروف اصدر المؤتمر مرسوم في 17 تشرين الثاني 1794 والذي تضمن الزام الحكومة بدفع راتب سنوي قدره (1200) جنيه للمعلمين و(1000) جنيه للمعلمين الذين سيستفيدون من استغلال الحكومة لبيوت الكهنة التي من المقرر تخصيصها للتعليم الابتدائي بعد تحويلها الى ممتلكات وطنية، غير انه وعلى الرغم من تلك الاجراءات فان انخفاض قيمة النقود الورقية المستمر مع استمرار ارتفاع اسعار المواد الغذائي خلال شتاء (1794-1795) اسهم بشكل مباشر في تدهور كبير في الظروف المعاشية بشكل عام والمعلمين بشكل خاص[64] .

مع ان بداية المدارس المركزية بالصورة الفعلية ظهر عند تأسيس المدرسة المركزية للأشغال العامة او بما عرف بمدرسة البوليتكنيك" **Polytechnic** "عام 1794 لتحل محل جميع كليات الهندسة التي تأسست في القرن الثامن عشر لتزويد المجتمع الفرنسي وحكومته بالمهندسين في جميع المجالات [65]، ، فان مشروع تأسيس المدارس المركزية بالشكل الرسمي كان بناءً على فكرة تم طرحها من قبل

Corresponding author:

كوندرسيه لتكون البديل عن الكليات التي تم الغائها، حتى كانت المؤسسة الحقيقية للتعليم العالي[66]، وتم ذلك على اساس المرسوم الاول الذي صدر في 25 شباط 1795م بمعدل مدرسة واحدة لكل (300,000) نسمة، وفي سبيل توزيع اكثر شمولية لتلك المدارس اقر المؤتمر الوطني في 7 نيسان 1795 تأسيس (96) مدرسة مركزية تم توزيعها على عدد مقاطعات فرنسا آنذاك البالغة (86) مقاطعة وترك تحديد موقعها الى لجان خاصة بذلك الامر في المقاطعة، مع السماح بأنشاء مدرسة اضافية على نفقة السكان على الرغم من عدم جدوى هذا البند من الناحية العملية، حدد مرسوم التأسيس للمدارس المركزية باختيار المعلمين فيها من رجال الدين والممارسين للتدريس في الكليات القديمة او اعضاء في الجمعيات التي تهتم بالجوانب الادارية والتعليمية من قبل لجنة التعليم الخاصة في الاقسام التي يتم تحديد موقع المدرسة فيها، على ان يمنح أولئك المعلمين رواتب ثابتة قدرت (300) فرنك سنوياً[67].

على الرغم من ان معظم المدارس المركزي تم افتتاحها للمدة (1795-1797) فان اعداد الطلبة فيها قد وصل الى ما يقرب من (12500- 14000) طالب بالاعتماد الكبير على الجانب المادي للطالب، مع وجود منح دراسية للفقراء والايتام و الارامل وابناء الجنود الفعليين، على ان لا يتجاوز (25%) من العدد الاجمالي للطلبة للسنة الدراسية، وعليه برزت اختلافات في عدد الطلبة على مستوى الاقاليم [68]، فضلا عن شروط تحددت بان يكون عمر الطالب لا يقل عن (12) عاما ولا يزيد عن (18) عاما، والتي اسهمت باختلاف الاعداد الملتحقة فيها من مدرسة الى اخرى ومن عام الى اخر، والكفاءة العقلية واخضاع القبول للامتحان والقدرة الاستيعابية للفصول الدراسية، ومن الجدير بالذكر ان العام الدراسي قد حددت بدايته من 23 ايلول الى 17 اب، وتتوقف الدروس اليومية ايام الخماسي والاعياد الوطنية، وفي سبيل اعطاء الطلبة دروس مختلفة حددت اوقات الدروس بين ساعة ونصف الى ساعتين للمنهاج الواحد يومياً [69].

وفيما تعلق بالمنهاج التي تم تدريسها في المدارس المركزية فانها كانت قائمة على المرسوم الذي صدر في 25 شباط 1795 والذي على اساسه تم تحديد (13) كرسي علمي لكل مدرسة مركزية، اخذ ثلثها التعليم المرتبط بالجوانب الادبية تلاها العلوم الميتافيزيقية والأخلاقية والسياسية، في حين كان القسم الثالث قد توزع على مناهج تناولت النحو العام والتاريخ والتشريعات، كما منح تعديل عليه بعد فترة قصيرة حرية المعلم في تحديد خطته الدراسية بما لا يخرج عن الاطار العام لما جاء في مرسوم 25 شباط السابق، الامر الذي ترك تبعاته على بروز اختلاف في المناهج الخاصة لكل مدرسة عن الاخرى، زاد من وضوحها كفاءة المعلمين ونظرتهم والمعدات المادية المتوفرة[70].

اثارة قضية التعليم الالزامي في الجمعية التشريعية وبعهدها المؤتمر الوطني نقاشات عبرت عن التباين في المواقف، فقد اتجه بعض نواب المؤتمر الى ضرورة عدم اعتمادها كون ان الاباء لهم الحرية في توجيه ابنائهم وفي الاستفادة من جهود ابنائهم في مجالات العمل والدخول المتأتية منها، وان العمل على اقرار التعليم المجاني كفيل بجذب الاطفال الى المدارس، في حين عبر المحافظين والمعتدلين من خوفهم ان التعليم الالزامي والمجاني سوف يخلق حالة من المساواة والمشاركة الاجتماعية بين الابناء، ومع ذلك ظهرت وخلال مناقشات المؤتمر الوطني في كانون الاول 1792 الاصوات التي طالبت بان يكون التعليم الزاميا وضرورة ان يرسل الاباء الاغنياء والفقراء ابنائهم الى المدارس العامة حتى ولو لمدة محدودة، المشروع الذي نال التصويت عليه بعد تعهدات تعويض الاباء الفقراء للدخول المتحصلة من ابنائهم خلال مدة الدارسة، غير ان صعوبات الوصول الى نتائج عملية في تنفيذ تلك الاقتراحات لأسباب اجتماعية وجغرافية كانت الاساس لظهور مشروع ميشيل لوبيليتييه دو سان فارجو" **Michel Lepelier de Saint-Fargeau"** في جلسات المؤتمر الوطني في 13 تموز 793م [71]، الذي تضمن ضرورة ان يتبنى المؤتمر خطة ثورية حقيقية للتعليم المشترك والالزامي لكلا الجنسين، وتوجيه لجنة التعليم العام الى انشاء مؤسسات تعليمية وطنية تتبنى توفير التعليم على المستوى الابتدائي، والمتضمن فضلا عن المعرفة العلمية والاقتصادية المفاهيم التي جاءت بها الثورة، وبالتالي ايجاد فئة بشرية تتصف بالاجتهاد والتنظيم والانضباط للخروج من حالة الفقر التي تخيم على نسبة عالية من ابناء المجتمع الفرنسي، ومع ان المشروع كان محل دعم من ابرز شخصيات المؤتمر الممثلة **بماكسيمليان**

Corresponding author:

روبسبيير "**Maximilien Robespierre**"(1754-1794) كونه مشروع اخيه، ومنح الحكومة التدخل الكبير في توجيه المؤسسات التعليمية وفق رؤيتها الثورية فانه واجه رفض من اطراف معارضة كونه كان واسع في مجال التعبير عن الديمقراطية التي نادت بها الثورة، وبالتالي اهمل المشروع [72].

اخذت مسالة التمويل المالي للعهد الجديد للتعليم حيزا من مناقشات اعضاء المؤتمر الوطني منذ الاشهر الاولى لأدارته البلاد، ففي الوقت الذي رأى اعضاء الجمعية التأسيسية حصر مجانية التعليم في المراحل الابتدائية كون تلك المرحلة ضرورية لجميع ابناء المجتمع، فان جملة من الآراء حول تلك المسالة تم مناقشتها في جلسات المؤتمر كان اهمها، ما اذا كانت الحكومة ستتحمل كامل التكلفة المالية لإدارة المؤسسة التعليمية؟ ام هل ستعمل الحكومة على الاخذ باقترح بعض النواب الذي كان قائم على اساس منح المكافاة المالية المقطوعة للمراكز التعليمية الرسمية ، في حين تم معارضة ما عرض من قبل اعضاء الجمعية التأسيسية سابقا تحت حجة عدم اغلاق التعليم العالي للشاب الفقير الذي يمكنه النجاح في ذلك المستوى [73]، وعلى اساس ذلك طرح النائب جبلبرت" **Gilbert**" في كانون الاول 1792 مشروع يؤكد تطبيق شعار الثورة في تحقيق المساواة، من خلال تولي الحكومة الدعم المالي للتعليم، الذي بدوره يزيد الضرائب المفروضة على الاغنياء، وبالتالي فانهم يخضعون للضرائب اكثر من الفقراء، وفي الوقت نفسه ان التعليم المجاني سوف يسهم في منح ابنائهم فرصة لتقليل تكلفة التعليم العالي وسيوفر لهم نفقات سنوية لا تقل عن (80) جنيه، الاراء التي واجهت معارضة من نواب اخرين لمسالة التعليم المجاني ولا سيما من المتحمسين لاراء جان جاك روسو من نواب باريس وايسن، مؤكدين ان التعليم المجاني وعلى النطاق الواسع سوف يكون على حساب تحقيق مصالح اقتصادية مهمة للامة الفرنسية لان العمل الأساسي للحكومة هو جعل الناس سعداء وفاضلين، عن طريق تزويدهم بالعمل والخبز والمهرجانات، وتمكن الجبليين من فرض سيطرتهم على اغلب قرارات المؤتمر الوطني، انتهت النقاشات فيه بالموافقة على مشروع قدمه اخ روبسبير وبدعم من النائب **جورج جاك دانتون** "**Georges-Jacques Danton**(1759-1794)م والذي عرف بمشروع لوبيلبيبيه في 12 اب 1794 والذي قام بما يخص التمويل المالي للتعليم على اساس توجه الحكومة الى فرض الضرائب بما يتوافق مع دخول العوائل التي ترسل ابنائها الى مراكز التعليم، وبذلك سيسهم الاغنياء بدعم ابناء الفقراء في تلقي تعليمهم، وفق مجلس ادارة مكون من (52) عضو يشرف على ادارة المؤسسة التعليمة القائمة في مناطقهم لمدة اسبوع واحد بالتناوب، على الرغم من معارضة المشروع من قبل السهليين والجيروندبين الذي اعتبروه مشروع اقرب الى المثالية وبعيد عن الجانب العملي، ومكلف ومن شانه حرمان الاباء من حقوقهم التي عدت مقدسة في توجيه ابنائهم، ومسبب لفقدان طاقات عملية في المزارع ، ومكانة تمتع بها كثيرون من دعاة الجمهورية اذا ما عادوا الى ماضيهم الاجتماعي [74].

في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي من المعلمين لمواكبة التحديث الجديد للتعليم، تمكنت جلسات المؤتمر الوطني في تشرين الأول 1794 م من اصدار قانون حدد بترشيح طالب واحد عن كل (20) الف نسمة لدراسة فن التدريس في مدرسة تدريب المعلمين في باريس واشترط ان لا يقل عمر المرشح عن (21) عاما، يزاول بعدها المرشح مهنة التدريس بعد تجاوزه مدة الدراسة بنجاح، وفي السياق نفسه استمرت عملية تعزيز المؤسسات الفرنسية التعلمية المختلفة بخريجي فن التدريس مع صدور المرسوم الخاص بمدارس الخدمة العامة في 22 تشرين الثاني 1795 الذي تضمن اعادة تنظيم بعض المدارس القديمة وتاسيس المدارس الكبرى في المقاطعات والتي توزعت على مدرسة العلوم التطبيقية، مدرسة المدفعية، مدرسة المهندسين العسكرين، مدرسة السفن، مدرسة الملاحة، مدرسة البحرية، مدرسة الطرق والجسور، مدرسة المناجم ، مدرسة الجغرافيين، ومما ميز تلك المدارس هو صعوبة امتحان القبول ومنح المهارات عالية الجودة والولاء الكامل للثورة بعد سنتين من الدراسة تحت برامج رياضية وعلمية بمستوى عالي، حتى عُدت من اهم الانجازات التعليمية للثورة سواء لديمومتها وتأثيرها الاجتماعي [75].

- **التعليم في ظل حكومة الادارة(1795-1799)**

Corresponding author:

تشكلت حكومة الادارة (1795- 1799) من تغير في النهج السياسي لادارة فرنسا حينما صار هناك مجلسين (مجلس الخمسمائة ومجلس الشيوخ) للبت بالامور التشريعية الى جانب ادارة تنفيذية مكونة من خمس اعضاء، وبقدر تعلق مناقشات تلك المجالس او الادارة التنفيذية بالتعليم، فقد شهدت استكمال لطروحات سبق طرحها في المؤتمر الوطني لم تنل التصويت حينها لاسباب سياسية او فنية او مالية، ومع ذلك فان المناقشات التي دارت في مجلس الخمسمائة في أولى جلساته قد ركزت على جوانب تعلقت بالتعليم بشكل مباشر وبجهود من لجنة التعليم العام، اسفرت واستنادا الى المادة (21) من الدستور الثاني للثورة الذي اعلن عنه في بداية 1795 والتي نصت على (**ان على المجتمع ان يعزز بكل قوته تقدم العقل من خلال جعل التعليم متاحا لجميع المواطنين**)[76] ، باعتماد صيغة قانون الذي اعلن عنه في 25 تشرين الاول 1795، ومما تضمنه القانون :

1- ان انشاء المدارس الابتدائية يتم من قبل السكان بدعم بسيط من الدولة في توفير بعض الاعانات المالية.
2- يتم تعين المعلمين في المدارس الابتدائية من قبل الهيئة الخاصة بكل ادارة بلدية.
3- لا تتعهد الدولة بدفع اجور المعلمين انما يتم استحصالها من قبل اولياء الطلبة مع مراعاة الظروف الصعبة لبعض الطلبة.
4- تلتزم الدولة بانشاء المدارس المركزية لتحل محل الكليات القديمة كخطوة في اقامة اسس للتعليم العالي يستوعب خريجي المدارس الابتدائية - هو تطبيق لمشروع اعده سابقا لاكانال في 25 شباط 1795م- على ان يتم انشاء مدرسة مركزية واحدة في كل قسم وتستقبل الطلبة الذين لا يقل اعمارهم عن (12) عاما على ان يدفعوا اجور سنوية لا تتجاوز (25) جنيه مع مراعاة حالة الفقر لدى بعض الطلبة بنسبة 25٪ من اعداد الطلبة المقبولين في العام الدراسي، في حين يتم اختيار الاساتذة لها من قبل لجنة مشكلة من ادارة القسم وتتكفل الدولة بمرتباتهم بمرتب مساوي لرئيس القسم .
5- تحديد المدارس الخاصة لتدريس الفن والمهن .
6- الاعلان عن تاسيس لمعهد الوطني للعلوم والفنون في باريس ليكون البديل عن كليات النظام القديم ، والذي خطط له ان يكون الهيئة التمثيلية لنشر الاداب الجمهورية والمشرف على متابعة المواهب وتنمية قدراتها العلمية والفنية، حتى يمكن بالتالي ان يكون بمثابة مركزا وطنيا للمبدعين من ابناء الجمهورية .
7- تضمن القانون (13) فقرة خاصة بتنظيم المكافأت المالية العامة التي تمنحها رئاسة الجمهورية للمدارس المركزية ومنح التقاعد للمعلمين بعد اتمام (25) عاماً من الخدمة، وتحديد الاعياد الوطنية بـ(7) اعياد فقط.

فضلا عن تلك الفقرات و كمحاولة منها في توفير نفقات مؤسساتها ومنها التعليمية، اقر القانون بحرمان معلمي القطاع العام من اجورهم العامة في حال حصولهم على السكن او بدل تعويضي في اغلب الاحيان، الامر الذي كان ذا تاثير سيئ على ظروف المعلمين، والاتجاه الى الاباء لتوفير بعض اجورهم وفقا لقيم تحددها البلديات، فعلا سبيل المثال كانت اجور الطالب الذي يدرس الحساب (75) سنتا و (50) سنتا للقراءة والكتابة و (30) سنتا للقراءة فقط ، واستكمالا لتلقي تعليم خاص بالجوانب الهندسية عمدت الحكومة الى تاسيس المدارس للدراسات الاولية في الفنون التطبيقية المرتبطة بالجانب الهندسي، واعادة نشاط مدارس الرسم على المستوى الابتدائي على شكل دورات جذبت اعداد من طلبة المدارس المركزية مقارنة بالدورات الاخرى[77] .

تعرض القانون لجملة من الانتقادات على لسان عدد من المفكرين والسياسيين الفرنسيين عند الاعلان عنه كون القانون كان شهادة على تدهور الفكري والاخلاقي للمؤتمر بعد تصفيته لافضل الاعضاء الجمهوريين، وقد الغى مجانية التعليم المبدا الذي اعلن عنه منذ الايام الاولى لقيام الثورة ووافق على التمويل القليل للنخب العلمية التي يمكن تعبئتها للجوانب التعليمية [78]، وانتقادات اخرى تناولت تحديد القانون التعليم للنخبة من ابناء الاغنياء واهمال التعليم الشامل للشعب الفرنسي ، فضلا

Corresponding author:

عن سعي القائمين على القانون في تحقيق اللبرالية في جوانب محددة وهي حرية التعليم المنزلي عن طريق رفض التعليم الالزامي المجاني وحرية اقامة المدارس الخاصة وحرية اساليب ومناهج التدريس، وفيما تعلق في المدارس المركزية التي اريد منها ان تحل محل الكليات القديمة فان القائمين عليها فشلوا في اقناع العائلات بالاغراض التي وجدت لاجلها تلك المدارس حتى ان التعليم العالي ظل في اذهان العوائل مرتبط بالدراسات القديمة [79].

وهنا يمكن القول ان القانون مع مساهمته في زيادة اعداد المدارس في الاقسام الذي انتهى بكون مراكز الكانتونات هي اساس لبناء المدارس الجديدة، فانه ناقض ما اعلن عنه الثوار في تحقيق هدف المساواة بين ابناء الشعب الفرنسي، حينما لم يشمل التعليم العام المجاني لابناء فرنسا واقتصر في حقيقته الى النهوض بنخبة متعلمة ذات اصول برجوازية لظروف معينة سوف تتولى قيادة ابناء العوائل الفقير بعيدا عن امكانيات علمية وانسانية.

وفي سبيل ابعاد تاثير الكنيسة والعمل على توفير تعليم مركزي اصدرت لجنة التعليم العام في 28 تشرين الاول 1795 قرار بناء ما يقرب من (21.000) مدرسة، من المقرر ان يديرها ما يقرب من (40.000) معلم تضمن التعليم الى ما يقرب من (3.600.000) طفل بمناهج تربوية سبق بيانها، تزامن ذلك وفي سبيل نشر الافكار الدينية والاجتماعية في عموم فرنسا منح الصحافة الحرية الكاملة في العمل والتي كان من الواجب التفاعل معها في مجتمع يعرف القراءة والكتابة[80]، القرار الذي تعزز في 20 اذار 1796م بعرض النائب فرنسوا باربي ماربوا" **François Barbey Marbois** " (1745-1837) تقريره لمجلس الشيوخ حول ضرورة احداث تعديل حول مسالة طباعة الكتب الخاصة بالمرحلة الابتدائية مجاناً، وفي 27 تشرين الاول 1797 دافع الطبيب جان فرانسوا بارايلون عن التعليم في سنوات الثورة بالقول **" ان الاراء التي اتهمت التعليم الابتدائي بانه مجرد خطط غير واقعية وغير منفذة كلام غير صحيح وان العمل مستمر في سبيل تطوير التعليم"** الراي الذي نال تاييد عدد من النواب بما فيه النواب الجمهوريين، الاراء التي شاركها دونو بتصريحه في 15 حزيران 1797م بالاعتراف بحالة التلكؤ في التعليم العام ولا سيما التعليم ابتدائي مطالباً بمنح القائمين عليه ببعض الوقت للخروج من تلك الحالة [81].

ان حالة فشل المدارس الابتدائية العامة التي شهدتها المناطق المكتضة بالسكان لاسباب تعود الى حالة التحضر – معرفة القراءة والكتابة – فضلا عن ضعف الدعم المادي، كلها اسباب جعلت من المعلمين معتمدين على الرسوم المدرسية التي يدفعها الطلبة، وبالتالي اسهمت تلك الصورة في انخفاض الرغبة في الدراسة او التدريس في المدارس العامة، حتى بدت ظاهرة عدم الاستقرار بالادارات المدرسية العامة باستثناء القليل منها، الامر الذي تم تبريره من قبل السلطات المركزية الى اهمال وحقد عدد كبير من الادارات ودعم المدارس المناهضة للمبادئ التي جاءت بها الجمهورية وبالتحديد المدارس الخاصة التي اسهم قانون 1795 مع مبدا دستور السنة الثالثة في حرية التعليم في انتشارها على حساب المدارس العامة [82]، وهو كان يعني انخفاض الاهتمام الحكومي بالمدارس العامة على الرغم من حركة التعليمات والقوانين التي تبناها النظام الجمهوري، الظروف التي منحت التعليم الخاص الاتساع والاستمرار بصورة او اخرى بالمفاهيم القديمة في ادارة المدارس للنظام القديم وما ارتبط به من اقبال الطلبة عليه.

فرضت المستويات التي وصلت اليها المدارس الابتدائية العامة الحكومة المركزية الى اصدارها في 4 ايلول 1797 جملة من التعليمات المشددة اتجاه المدارس الخاصة تحت شعار الدفاع عن النظام الجمهوري، والتي الزمت المدارس الخاصة الالتزام بها، ومنها وضع تلك المدارس تحت اشراف ادارة البلديات والقيام بتفتيش شهري لها دون تحديد مواقيت زمنية لتلك الزيارات، اسفرت بالتالي عن تقيد واضح للمدارس الخاصة واغلاق عدد من المدارس الخاصة بلغت ما يقرب من (122) مدرسة توزعت على عدد من المقاطعات الفرنسية، لكنها لم تصل الى الاجراءات الشاملة للمحافظة على التعليم

Corresponding author:

العام في المدارس العامة الذي يمكن القول انه شهد اهمال في ظل حكم الجمهورية الفرنسية الاولى للسنوات الاولى لاعلانها [83].

ومن الجدير بالذكر ان القوانين الحكومية التي تبنت تنفيذها للمدة (1795-1800) سواء ما ارتبط منها بالتعليم العام او الخاص قد ترك اثاره بالشكل الواضح على التعليم الفرنسي بشكل عام، حينما تمكن ما يقرب (25000) الف طفل تتراوح اعمارهم من (8- 12) سنة من تعلم القراءة والكتابة، وهو ما كان يقرب من (47٪) من الاطفال الذين هم في سن الدارسة في المناطق الشمالية من فرنسا، ولكنها في الوقت نفسه اشرت انخفاض مستوى التعليم الحكومي امام التعليم الخاص [84]، وبهدف معالجة تلك الاوضاع تبنت لجنة التعليم العامة في 22 تشرين الثاني 1799م قرارها المتضمن تعهدات خاصة بالمعلمين في المدارس الخاصة بعدم تدريس أي جوانب غير موجودة في المناهج التي تقدمها الدولة للمدارس الخاصة، والالتزام بتدريس كل ما له العلاقة بتعزيز حب الوطن والحرية ونظام الجمهورية وكذلك الفضائل العامة[85]، وبالتالي اسفرت تلك المنافسة بين المدارس الخاصة والحكومية عن تدهور لاوضاع العديد من المدارس و المدرسين، وبرزت اصوات تطالب رؤوساء البلديات بتحسن اوضاعهم وتصريحاتهم بالقول **" إلى متى سنرى أن مدارسنا بالكاد يلتحق بها الشباب الأقل ثراءً والفقراء"**[86].

وهنا يمكن القول انه مع الاهتمام الذي ظهر لدى مؤسسي الجمهورية الفرنسية الاولى فان التعليم بشكل عام لم ينل الاجماع الكامل حول الخطط الواجب تنفيذها على ارض الواقع سوى زيادة محاولات الجمهوريين في مجلس الخمسمائة ان صح التعبير في احتكار كل ما ارتبط بالتعليم وهو ما كان يعني انعكاس المواقف السياسية من الثورة بين المؤيد الذي تمثل بالجمهوريين والمعارضة التي عمل على المحافظة على وجودها السياسي عبر المواقف من الخطط الخاصة بالتعليم، وبروز حالة من الفوضى بين النظم والقرارات التي تبنت ادارة مختلف المدارس الخاصة او العامة.

المبحث الثالث : التعليم في عهد القنصلية والامبراطورية (1799-1815)

• عهد القنصلية(1799-1804)

اسهم تردي اوضاع فرنسا العامة اثر تبعات السياسة التي اعتمدتها حكومة الادارة وتمكن القائد العسكري والمدعوم من اطراف شعبية وسياسية نابليون بونابرت **" Napoléon Bonaparte "** (1769-1821) من الانقلاب على تلك الحكومة في 10 تشرين الثاني 1799م [87]، ان شهد التعليم العام التاثر بجملة من الاجراءات التي اصدرها القنصل الاول نابليون بونابرت، ابتدات حينما منح المحافظين حرية طباعة الكتب الابتدائية وتوزيعها في المدارس بجهود اعتمدت على الموارد الخاصة لمناطقهم، وحرية طرح المشاريع العامة التي تسهم في توسيع الطبقة المتعلمة وعلى اساس ذلك قدم زعيم المدرسة الايديولوجية انذاك الفرنسي ديستوت دي تريسي **" Destutt de Tracy "** (1754-1836) في الاشهر الاولى من عام 1800م مشروعه الى الحكومة، والذي تضمن تاكيده وجود فئتين مختلفتين تماما من الرجال الذين يجب تعليمهم، **الاولى**: الطبقة العاملة ، بهدف وصول التعليم الى ادنى طبقات المجتمع، و**الثانية**: الفئة التي تعيش من دخل ممتلكاتها وهي ذات امكانيات عقلية عالية، فيجب ان تكون الدراسة لها ذات مدة طويلة يتم فيها تزويد المتعلمين بالمعرفة الضرورية، ومن اجل اتمام تلك الرؤية للتعليم حدد تريسي شرطين لانشاء المراكز التعليمية في البلديات التي ترغب في اتساع التعليم فيها **الاول**: ان تقوم تلك البلديات بتعيين معلم ذا كفاءة عالية في مجال التعليم، و**الثاني**: تعهد تلك البلديات بتحمل نصف او ثلاثة ارباع النفقات المرتبطة بتلك المراكز التعليمية لاعانة خزانة الدولة العامة من جانب ولبيان وجود الرغبة في التعلم عند دفع جزء من تلك النفقات من جانب اخر، ومن الجدير بالذكر ان تلك الحرية التي منحتها الحكومة اسهمت بطرح بعض البرامج التعليمية القائمة انذاك في دول مثل هولندا وبريطانيا من قبل جمعية التعليم الابتدائي التي ظهرت في السنوات الاولى من الثورة [88].

Corresponding author:

ان اعتماد القنصل الاول القرارات التي تهدف الى انهاء التشريعات التي اوجدتها الحكومات السابقة وفقاً لرؤيتها السياسية، وهو الدافع الى اصداره قانون في 17 شباط 1800م، اذ منح فيه حكام الاقاليم الفرنسية الاشراف الاداري المباشر على ادارات المدارس الابتدائية منذ بداية حكم القنصلية، فكان على اساس تلك الصلاحيات تم تشكيل لجان تحقيق في أي اهمال او تقصير في نشاط المدارس وتحقيق اهدافها التعليمية، فضلا عن جعل مسألة تعين المدرسين مرتبطة بهم حصراً، مع المحافظة على اداء يمين القسم للسلطات السياسية الجديدة وعلى رائسها القنصل الاول ، وفي الوقت نفسه الزم رؤوساء الاقاليم ايجاد الحلول للمشاكل التي تعاني منها مدارسهم، وعلى سبيل المثال اقتراح بناء المدارس في المناطق ذات الحاجة اليها، واعادة النظر في الاجور المدفوعة من قبل الطلبة حتى ولو اقتضى الامر تقسيم المدارس الى قسمين بحسب الامكانية المادية للاباء بين المتمكن ماديا وبين الذين يعاني الفقر، مع المحافظة على مستوى مرتبات المدرسين المنفقة من الواردات العامة للاقاليم، وتحديد عملية اختيار المعلمين برؤوساء الباديات والمجالس البلدية، غير انه ومن الجدير بالذكر ان القانون تعرض لانتقادات من بعض رؤوساء البلديات في عدم وضوح موقف القانون من مسائل تتعلق بالمعلمين السابقين والمحافظة على وظائف في المدارس، ومسالة تعليم الاناث التي اهمل ذكرها القانون، فضلا عن ابتعاده التدخل في شؤون المدارس الخاصة[89] .

مع ما يمكن وصفه بان القرارات الثورية التي اعتمدتها الحكومات الثورية المتعاقبة وصولا الى عهد القنصلية بانها قرارات تقوم على فكرة ازالة مظاهر النظام الملكي القديم باغلب تفاصيله ومنها ارتباط الكنسية ورجالها بالتعليم وهو ما وضحته بعض الفقرات السابقة، فان تحقيق نابليون بونابرت لتنظيم علاقته مع الكنسية بشكل عام عن طريق ما عرف باتفاق الكونردات عام 1801م قد منح الكنيسة استعادة جزءا من التأثير على التعليم الفرنسي في تلك المرحلة من تاريخه، وصلت الى مطالبة الكنيسة في باريس بالعودة الى المرسوم الملكي لعام 1695 الذي عهد الى الاساقفة مسالة تعيين مدراء المدارس، وفي الوقت نفسه الحد من صلاحيات المحافظين والابتعاد عن المركزية التي كانت تحاول القنصلية تطبيقها في مؤسساتها بشكل عام[90] .

ان تعرض المدارس المركزية لانتقادات قامت على اساس ضعف التنسيق فيما بينها والابتعاد عن الدروس الدينية وتقديم الافكار السياسية الداعمة للنظام الجمهوري و الالحادية والعلمانية، فضلا عن موقعها في عاصمة او مركز الاقليم فقط [91]، اساس لنهايتها عام 1802وتغيرها الى المدارس الثانوية او ما عرف عند بعض المؤرخين بمشروع تشابتال **"Etiqueter"** للمدارس البلدية كمؤسسة يمكن ان تسهم في انهاء تلك الفجوة بين المدرستين قدمت على شكل طلبات من بعض الاقاليم الى وزير الداخلية تشابتال ((1756–1832) والذي بدوره منحها تاييد كبير عن طريق تقرير نشره في صحيفة مونيتور **"Moniteur"** تضمن اتهام المدارس المركزية في ادارتها ومناهجها ومن الضروري تغيرها في اسرع وقت ممكن والا ستتوقف الثقافة الوطنية بشكل كبير في البلاد مرة اخرى ، التوجهات التي تزامنت مع دعوات متفرقة الى اعادة كليات النظام القديم [92] .

عمدت الحكومة في تنفيذ مشروع تشابتال الى تجاوز الانتقادات التي سبق ان وجهت للمدارس المركزية ابتداءا بانهاء اسلوب الدورات المستقلة للطلبة في تلقي المواد الدراسية المختلفة المركزة على العلوم دون الاداب، وتنظيم الدروس على شكل مستويات دراسية اولها لدروس اللغة الفرنسية واللاتينية والمنطق ياتي بعهدها دروس التاريخ الطبيعي والهندسة والرياضيات والفيزياء، ثم في مستوى اخر دروس الادب القديم والحديث، وفي المستوى الاعلى دروس في الكيمياء و الفيزياء التجريبية وفي غالب كانت في المدن التي تتجاوز (300,000) الف نسمة، فضلا عن دروس ثانوية توزع على مختلف المستويات خاصة بالرسم ، في مدة دراسية اقلها اربع سنوات واكثرها خمس سنوات [93].

ان سعي القنصل الاول الانفصال عن الماضي التشريعي الثوري وما صاحبه من فوضى تشريعية في مجال التعليم كان الدافع في تعينه الكميائي أنطوان فرانسوا فوركروي " **Antoine-**

Corresponding author:

François Fourcroy "(1755-1809)م لمهمة اعداد قانون جديد يتفق مع اراءه، انتهت بالاعلان في الاول من ايار 1802 عن قانون تضمن تقسيم المؤسسات التعليمية الى ثلاث اقسام:

الاول: وهي المدارس الابتدائية التي تقوم على تأسيسها البلديات.

الثاني: المدارس الثانوية التي تؤسسها البلديات ولكن يديرها مدرسون خاصون.

الثالث: المدارس الثانوية والمدارس الخاصة التي يتم تمويلها من الخزينة العامة للدولة.

في حين تضمن بنود اخرى منها:

1- توضع المدارس الابتدائية بشكل عام تحت اشراف النواب المحافظين، وتحت عنوان المفتش العام فقد حدد القانون وجود عدد من المفتشين وصلت اعدادهم عام 1804 الى خمس مفتشين عاميين ذوي صلاحيات واسعة فيما تعلق بزيارة المدارس الثانوية وادارة عمليات ترشيح المعلمين.

2- يعفى الاباء ضعيفي الدخول المادية من تكاليف تدريس ابنائهم التي تفرضها البلديات، على ان تشمل فقط خمس اطفال مقبولين في المدارس الابتدائية، ومما فسر ذلك العدد من الابناء هو دعم حزينة الدولة التي كانت في حاجة للاموال لتحقيق اهداف عسكرية.

3- تعُد من المدارس الثانوية وتتبناها البلديات كل مدرسة تقوم على تدريس اللغات الاتينية والفرنسية ومبادى الجغرافية والتاريخ والرياضيات، وهو ما يعني منح البلديات حرية في ادارة المدارس الثانوية بعيداً عن تاثير حكومة القنصلية.

4- يتم دفع اجور المعلمين من الاموال المتحصلة من الطلبة مع ضرورة تكفل ادارة البلديات بتوفير السكن الملائم لهم[94].

ان اكثر ما وصفت به حالة التعليم الخاص بالاناث في ظل النظام القديم انها كانت بالمستوى المتخلف مقارنة بالذكور، لاسباب ارتبطت في الغالب في عدم اهمية التعليم للاناث مع حصر نشاطهن بالاعمال المنزلية ورعاية الازواج والاطفال وان التعليم ليس ضروريا لتلك الاعمال [95]، واستمراره بالتذبذب والضعف حتى بداية القرن التاسع عشر، الراي الذي اكتدته دراسة رئيس بلدية تمبلوف **" Templeuve"** في اقليم نورد بشمال فرنسا، بالذكر ان نسبة الاناث المتعلمات فوق سن الاربعين كانت واحد من اربعين امرأة تستطيع القراءة والكتابة، في حين ان تلك النسبة افضل حال في سن الاقل من الاربعين حينما كانت النسبة امرأة من بين عشرة تتمكن من القراءة والكتابة، ومما واضح ذلك الانخفاض في المستويات التعليمية لدى الاناث بشكل عام هو اتجاه الفتيات وفي عمر مبكر الى امتهان بعض المهن ولا سيما المهن المتعلقة بالغزل، فضلا عن الانخفاض الكبير باعداد المعلمات مقارنة باعداد المعلمين، المشهد الذي اسهم باغلاق المدارس في اوقات مختلفة من العهد الثوري الذي شهدته فرنسا، فضلا عن ظروف الازمة الاقتصادية المرافقة لذلك العهد والتي تركت اثارها الاجتماعية بانخفاض معدلات الزواج لانتظار نهاية الأزمة، الذي عد اهم مؤشر للتتبع مستوى التعلم لدى الاناث، حتى مع الاخذ بنظر الاعتبار حالة الزواج لدى النساء الارامل الاكبر سنا ، وزيادة الازواج المهاجرين الذين غالبا ما يكونوا اقل قراءة وكتابة[96] .

- **عهد الامبراطورية (1804-1815)**

في الوقت الذي عمدت الحكومة الاستمرار في توسيع المدارس الحكومية الثانوية في بداية عهد الامبراطورية التي اعلن عنها في عام 1804 لاحتواء الاعداد التي تخرجت من المدارس الابتدائية بمختلف اتجاهاتها، فان ثلثي فرنسا افتقدت الى تلك المدارس، لاسباب اعتماد انشائها على المباني المعتمدة للمؤسسات التربوية في النظام القديم او مباني الكليات اليسوعية السابقة غير الكافية[97] ، فضلا عن ضعف القدرة المادية لالتحاق الاولاد بتلك المدارس، وطبيعة المناهج الدراسية القائمة على تعزيز

Corresponding author:

الروح العسكرية فيها التي اراد نابليون بونابرت حينها تخريج فئة لها مهارة عسكرية جيدة، وقدرة تحمل الظروف الصعبة، اسفر عن حالة من الاضطرابات في بعض الاوقات ضد شدة النظام القائم فيها[98]، وفي سبيل تجاوز الانتقادات التي وجهت ظهرت حالة استعادة اراء مفكرين مثل كوندرسيه وغيره في مشروع تم مناقشته من قبل اعضاء لجنة التعليم مع وزير الداخلية تشابتال منذ عام 1804م ، المشروع الذي خضع الى العديد من التعديل ورفعه من وزارة الداخلية الى مجلس الدولة والذي يقوم على انهاء صفة المدارس السابقة والاعلان عن تشكيل ثلاثين مدرسة **باسم المدارس الثانوية الوطنية**، والتي تميزت باعتماد طريقة المدارس الداخلية والمراكز التعليمية والابتعاد عن الدراسة الموسوعية واختصار العلوم العامة بمادتي الرياضيات والفيزياء، فضلا عن اعادة بعض الاداب واسس اللغات التي كانت سائدة في النظام القديم [99]، المدارس التي لم تستمر على شروط تاسيسها حينما خضعت لرقابة الجامعة الامبراطورية – سيرد تناولها لاحقا - وفق المرسوم الذي صدر في 17 اذار 1808 والمتضمنة زيادة شروط الكفاءة لمعلميها والمواد الدراسية التي تدرس فيها ورخصة التجديد والرسوم التي تدفعها لادارة الجامعة الامبراطورية باعتبارها المسؤول الاول لادارة شؤون التعليم بعد عام 1808 ([100]).

من الجدير بالذكر ان التحول الذي شهدته المؤسسة التعليمية في ظل العهد الامبراطوري، تزامن مع استمرار منح الامبراطور نابليون بونابرت الكنيسة فرصة ان صح التعبير لاعادة وجودها وتاثيرها على النظام التعليمي القائم في تلك المدة من خلال اصدار المرسوم الامبراطوري في 6 كانون الثاني 1807م والذي بموجبه سمح للاساقفة بالقيام بزيارات دورية الى المراكز التعليمية للتعليم العام في ابريشياتهم ومنحهم صلاحيات رفع تقارير عن التعليم الديني وما قد شهده من تجاوزات على التعليمات المقررة، وكذلك التعليم القائم في المدارس الابتدائية والثانوية، ومع ان المرسوم لم يرتقي الى المستوى الذي يسلم به نابليون التعليم الوطني لرجال الدين، كونه تعدي على حقوق المجتمع المدني، غير انه حقق نجاح في تاسيس صورة العبادة التي قمعتها الثورة، وفي الوقت الذي يعاقب اتفاق 1801 على مصادرة املاك الكنيسة فانه نظم العلاقة بين السلطة الزمنية التي اوجدتها الثورة والسلطة الروحية التي تعود الى النظام القديم، وتاثيرها الجيد على الاوضاع التعليم بشكل العام [101] .

كانت طموحات نابليون بونابرت في تاسيس دولة مؤسسات تحت سيطرته واخراج التعليم من ادارة الاقسام والبلديات تابعة الى وزارة الداخلية [102]، من جانب وانخفاض اعداد المدارس الثانوية وعدم تحقيقها لانتقال التعليم الى واقع متطور ووقوعها تحت تاثير رجال الدين بعد قانون 1801 وبروزها كقوة منافسة لطموحاته في وقت لم يكن من الممكن اغلاقها بشكل مباشر وما يترتب عليه من عواقب سياسية، ورغبته في تحديدها عن بناء إمبراطوريته من جانب اخر أسباب في استحداث مؤسسة تدمج فيها كل المدارس الخارجة عن ادارة الامبراطور ، فضلا عن هدفه في تحقيق الهيمنة على التعليم والمعلمين العاميين والخاصين والعلمانيين والكنسيين بالعودة الى اصول الجامعة الاوربية في العصور الوسطى وعهد ريشيليو (1585-1642) وزير الملك لويس الثالث عشر (1601-1643) الذي يحقق ابناءه الولاء الكامل للامة الفرنسية وهو ما عبر عنه في 15 شباط 1805 بقوله " **لن تكون هناك دولة مستقرة سياسيا و قوية اذا لم يكن هناك هيئة تدريسية ذات مبادى ثابتة** " [103] ، لكل تلك الاسباب لم يستجب نابليون لمذكرة رفعها مستشار الدولة والمدير العام للتعليم انذاك فوركروي" Fourcroy " في 1804 يقترح فيها تاسيس وزارة للتعليم العام [104] ، والتوجه الى الدخول في مناقشات بدات منذ اذار 1806 لتقرير قدمه فور كروي مكون من ما يقرب من مئة فقرة الى الامبرطور ومجلس الدولة انتهت الى صدر قانون تاسيس الجامعة الامبراطورية في 10 ايار 1806م بهدف مواجهة المؤسسات التعليمية الخاصة سواء الدينية او العلمانية منها، وبالتالي فرض سلطة الدولة والامبراطور على كل تلك المؤسسات، والذي ضم في مادته الأولى على أنه **"سيتم تشكيل هيئة تحت اسم الجامعة الإمبراطورية تكون مسؤولة حصريًا عن التدريس والتربية البدنية في جميع أنحاء الإمبراطورية"** [105]، وصدر مرسوم تنظيمها في 17 اذار 1808م بتسلسل هرمي ولجان تنفيذية واخرى رقابية وغاية اساسية هي احتكار التدريس والتعليم العام وتضمن تعين فوركروي المدير العام لها او ما عرف بالاستاذ الاكبر والقابل للعزل من الامبراطور، على ان يتم تعيين الاساتذة في الكليات من المعنيين فيها

Corresponding author:

من حملة شهادة الدكتوراه، بعد مرحلة ادخالهم لامتحان خاص [106]، ويعمل تحت امرته مجلس للجامعة يناقش اهم شؤونها وسبل ارتقاء التعليم فيها، يتبعه المفتشون العامون للدراسات ويقدمون له تقارير عن كل المؤسسات التعليمية، ويتبعهم المفتشون كل منهم خاص بمنطقة معينة تحت امرتهم مديرو ومعلمو المدارس والمنتسبون للعمل فيها، وبالتالي خضوع كل الوظائف الى نظام ارتباط صارم لا يمكن تجاوز اي مرحلة دون المرور بشروط المرحلة الادنى [107] .

ضم مرسوم التاسيس بند حدد تقسيم الجامعة الى جامعات اقليمية بلغ عددها سبع جامعات تحمل كل منها اسم عاصمة احد الاقسام الادارية وهي (جامعة باريس، جامعة بروكسل، جامعة رين، جامعة ديجون، جامعة تولوز، جامعة مونبلييه، جامعة تورينو) ، البند الذي اثارة الاستفسار عند عدد من القائمين على تاسيس الجامعة بين الاقتباس من مظاهر النظام القديم بتوزيعها على مناطق دون غيرها، وبين العمل على الخروج عن المركزية المفرطة التي اخذت تتصف بها الجامعة الامبراطورية بتقديم توزيع مبسط للجامعات في الامبراطورية يكون اكثر فعالية في دعم الحياة التعليمية الجديدة في فرنسا[108]، وفي المجمل صار مصطلح الجامعة هو اشارة الى كل الكليات [109]، بعدما أضيف ملحق تكون من (144) مادة اضيفت اليها في ايلول 1808 تحت اشراف هيئة تدريسية علمانية بعيدة عن مشاركة حقيقية لرجال الدين[110] .

وفيما ارتبط بالجانب المالي للجامعة، فانها مع الاعلان عن تاسيسها نالت امتياز بان تكون لها ميزانية خاصة غير مرتبطة بميزانية الدولة السنوية ولا تخضع لاي مراجعات من قبل الجهات التشريعية، اذ حددت المادة (131) من تعليمات التاسيس ان تنال الجامعة ميزانية سنوية قدرت بـ(400000) الف فرنك يتم استحصالها من واردات الجامعة الموزعة على الرسوم والغرامات والمكافات ، والسبب وراء ذلك ان وارداتها لم تكن كافية لذلك كان على الدولة تغطية جزء من نفقاتها، حتى انتهت قضية نفقاتها الى الاعلان عن ميزانيتين فيما يتعلق بالتعليم في العهد الامبراطوري الاول خاصة بالتعليم العام والاخرى بالجامعة [111] .

مع الغاية الاساسية التي كان يهدف اليها نابليون في تجاوز كل القوانين السابقة التي تبنت فكرة تطوير التعليم في ظل الحكم الثوري والتخلي عن النظام السابق بكل مظاهره، فان هناك بعض المشاكل والانتقادات التي اعاقت عمل الجامعة منها ضعف الدعم المالي اذ مع ما استفادت الجامعة من دخلها الخاص فانها لم تلبي احتياجات الجامعة واستمرار نهوضها، ورفض عدم تقبل إدارات المدارس الخاصة للاشراف التي تولت ادارته الجامعة ، فضلا عن التدخل الكبير الذي منحته تعليمات الجامعة لرؤوساء الاقسام وهو ما كان الطريق لتعزيز سيطرة وزارة الداخلية على عمل الجامعة وانظمتها الخاصة على حساب مناصب صارت فخرية في ظل تلك السيطرة وفي مقدمتها الرئيس العام للجامعة، وعلى الرغم من احتفاظ المعلم الاكبر بنفوذه الا انه لم يحمل منصب وزير وبقائه تابع لوزارة الداخلية حتى وان كان الاساس لخطوة مستقبلية تسهم في انشاء وزارة التعليم المستقلة مستقبلا[112] .

ان صفة المضي في فرض الجامعة سيطرتها على لشؤون التعليم العام ان صح التعبير، لم يكن بالسبيل الكافي لمواجهة الجهات المنافسة لغايتها التي قامت من اجلها، ولا سيما ان عجلة التطور في التعليم العام تسير ببطء، الامر الذي ترك اثره على سياسية نابليون بونابرت في ادارة التعليم الذي يريد تنفيذه بما يوافق طموحاته مع ازدياد منافسة التعليم الديني او الخاص، اسفرت بالتالي الى اتجاهه الى اصدار المرسوم الامبراطوري في 11 تشرين الثاني 1811م والذي شدد فيه هيمنة الجامعة الامبراطورية للتعليم العام واعادة دعم المدارس الثانوية في الجانب المالي بما سمح بمضاعفة اعدادها القائمة لعام 1802 وايصال اعدادها الى مئة مدرسة ثانوية بهدف شمولها في كل ارجاء الامبراطورية واضعاف الجهات المنافسة لتوجهات الامبراطورية ، سعت الهيئة الجامعية الى تنفيذ مضامين المرسوم الاخير حتى عام 1813 عن طريق تحويل عدد من المؤسسات المختلفة والقديمة في اغلب الاحيان الى مدارس ثانوية[113] .

Corresponding author:

اسهمت التطورات السياسية التي شهدها عام 1814 والتي اسفرت عن نهاية سيطرة نابليون بونابرت على الاوضاع العامة في فرنسا وعزله وعودة لويس الثامن عشر الى اصدار الاخير مرسوم في 22حزيران 1814 تضمن المحافظة على الجامعة ونظامها بشكل مؤقت [114]، ومع نهاية عهد نابليون عام 1815 تم احتواء هيكلها ونشاطها تحت مسمى الجامعة الملكية واستمرار المنظر الاول لها والرجل التربوي الكاثوليكي الغاليكاني والملكي ليبرالي كما كان في عهد نابليون أمبرواز ريندو " **d'Ambroise Rendu"** (1778-1868) في الدفاع عنها وتولي لجنة التعليم العام ادارتها، اذ كانت اولى تحدياتها هو مواجهة الاطراف الدينية المتطرفة **(ultras)** التي سعت الكنيسة من خلالها انتزاع دور الجامعة الإمبراطورية او الملكية بعد 1815 بالدعوة الى حل الجامعة، غير ان الكنيسة كانت حينها اضعف من القيام بمثل ذلك العمل وتولي مهام التعليم العام [115].

الخاتمة

ان التعليم الفرنسي في مختلف مراحلة على الرغم من عودة اصوله الى حقب قديمة، فان تحول فرنسا من الارستقراطية المطلقة او ما عرف بالنظام القديم الى فرنسا البرجوازية ثم الديمقراطية كنتيجة واضحة للثورة الفرنسية شكل البداية الاهم له في التاريخ الحديث، لخروجه فكرتاً واسلوباً من المنهج الديني المحدود المقتصر على رجال الكنيسة ورؤيتها الى اطار التدخل الحكومي الواضح، عبر جملة من التشريعات والقوانين خلال مدة الدراسة، والتي اكثر ما يمكن وصفها بانها جاءت بعد ان شهدت الجمعيات التشريعية وحكومة الادارة وصولا الى العهد الامبراطوري نقاشات عديدة حاولت كل الاطراف التي قامت بالثورة ان تعطي لافكارها التي استمدتها من عهد التنوير الجانب التطبيقي في تلك التشريعات والقوانين فيما ارتبط بالتعليم ومؤسساته بين مبادئ نادى بها عدد من السياسيين المهتمين بالجانب التعليمي انحصرت في اغلبها بالتعليم العام وحرية التعليم ومجانيته وتحقيق المساواة على مستوى الجنسين او التوزيع الجغرافي للمؤسسات التعليمية الجديدة ، وبتقديم الفكر العلماني على الفكر الديني من خلال المناهج الدراسية في المراحل التعليمية المختلفة حتى يمكن القول ان الثورة ورجالها كان اساس له في تاريخ فرنسا الحديث، تمكنت من خلالها بطريقة او اخرى من تخلي رجال الدين وانصار الملكية عن امتيازات متوارثة في ذلك الجانب والانتقال الى تجربة تعكس التغيرات الاجتماعية والسياسية التي جاءت بها الثورة، التي كانت ترى ضرورة نقل الفرد الفرنسي الى نظم جديدة في التعليم حتى شملت في جزئياتها اخضاع ولي العهد حتى عام 1791 لبرنامج تعليمي واجتماعي يخضع له الملك المستقبلي بهدف تحقيق اهداف سياسية لفرنسا بعد الثورة، غير ان تلك الروية التي توضحت لرجال الثورة لم تخلوا من التصادمات الفكرية او المنهجية ان صح التعبير بالانتقال بين الادارات والتمويل المالي المرتبط بالسلطات المحلية وبين الدعوة الى الادارة المركزية، وبين الغاء نظم تعليمية رصينة ولاسيما الجامعات وعدم تمكن المؤسسات التي جاءت بها من ملئ مكانتها، والتي اوضحت عدم تمكن الحكومات المتعاقبة من ايجاد قوانين مستقرة او حتى الاعلان عن وزارة مستقلة بالتعليم وجعله مرتبط في معظم مدة الدراسة بوزارة الداخلية بهيمنة رؤساء البلديات على ادارة المدارس والاشراف عليها و الاستمرار ولا سيما في السنوات الاولى من الثورة من بالاخذ بمستلزمات العهد القديم بما يتوافق باحتياجاتها المادية لتوفير خدمة التعليم لعموم المجتمع الفرنسي دون المساس بالايدلوجية التي جاءت بها الثورة، وصولا الى بروز الادارة المركزية الكاملة في ظل هيمنة الجامعة الامبراطورية الى اقام مؤسساتها وتنظيمها نابليون بونابرت منذ عام 1808بهدف حصر وانتقال التعليم بشكل كامل الى الادارة الحكومية لايجاد جيل وطني مؤمن بالنظم الجمهورية والحرية الدينية المقيدة وبما تم الاتفاق عليه مع رجال الكنيسة، حتى عدت صورة لاحتكار التعليم تحت سلطة المعلم الأعظم الممثلة بشخصه، وصولا الى حالة من الاستقرار في النظم المتحكمة بالمؤسسة التعليمية يتم تنفيذ ادارته بطريقة مركزية للغاية، من المكاتب الباريسية إلى المناطق الأكاديمية التي يرأسها العمداء والمفتشين العامين بما ضمن الاتصال الأساسي بين العاصمة والمحافظة، وبعبارة اخرى انه في الوقت الذي عمل رجال الثورة على تقديم التعليم الوطني لخدمة الفرد

Corresponding author:

الفرنسي قدم نابليون التعليم بما يخدم الفرد ومصلحة وقوة الامبراطور، وهو ما حتمت على القائمين على التعليم بعد سقوطه اعادة النظر في تلك النظم التي جاءت بها تلك الحقبة من تاريخ فرنسا، بما يضمن للحكومات المتعاقبة بعد تلك المدة الاستقرار العام لفرنسا من خلال ضمان وجود مؤسسة تعليمية ملائمة للمرحلة التي تعيشها فرنسا آنذاك.

الهوامش:

([1]) Jean-Luc Le Cam, Instruction privée et pratiques préceptorales du XVe au XIXe siècle, ENS Éditions, l'éducation [En ligne], mis en ligne le 30 juin 2015, P. 22.

عفاف السيد صبرة، الامبراطوريتان البيزنطية والرومانية زمن شارلمان، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1982، ص 316([2]).

[3]) من الجدير بالذكر هنا ان الفلسفة التعليمية او الايدلوجية التي اعتمدتها الكنيسة في ادارة التعليم وما ارتبط به خلال مدة البحث وما سبقه كان وفق المذهب الكاثوليكي في وقت كان انصار المذهب البروتنسانتي في موقف دفاعي ولم يكن لهم الوقت في فرض اراءه على المناهج التعليمية القائمة، للمزيد ينظر:

Georges Snyders, La ApÉdagogie En F rance AUX XVIIe ET XVIII" SIÈCLES, Thes is Ph. D Unpublished , à la Faculté des Lettres et Sciences humaines de Université Paris, 1964, P. 2.

([4]) Jean-Noël Luc, Histoire de l'enseignement en France xixe-xxie siècle, Malakoff- Paris, Armand Colin, 2020, P.7-9; Maurice Gontard, L' Enseignement Primaire en France de la Révolution à la loi Guizot (1789-1833), Thes is Ph. D Unpublished , Faculté des Lettres de Lyon, 1955, P. 11-12.

([5]) Emmanuelle Picard, Les universitaires français de l'Université impériale aux universités contemporaines,Thes is Ph. D Unpublished l'université Paris 1 , 2008, P .15 .

([6]) Louis Liard, L'enseignement Supėrieur en France 1789-1893, Paris, Armand colin et cie, Tom. 2, 1894, P. 35.

([7]) Antoine Léon, La pédagogie au temps des révolutions. Première Partie. L'Acte pédagogique dans les projets et les institutions scolaires de la Période Révolutionnaire : 1789-1799, Bulletin de psychologie, tome 23 n°286, 1970, p. 1094.

([8]) علي ابراهيم حسين وامين غالي، لويس الرابع عشر،(سيرته- نظم حكمه- سياسته الخارجية)، القاهرة، 1947.ص 122-124.

([9]) Konstantinos Chatzis, Les ingénieurs français au XIXème siècle (1789 –1914) – Émergence et construction d'une spécificité nationale, Société des amis de la bibliothèque et de l'histoire de l'École polytechnique (SABIX), Paris, 2009, P. 2-3.

([10]) Georges Snyders, OP. Cit., P . 13.

([11]) Bruno Belhoste, Un espace public d'enseignement aux marges de l'université, Article publié dans Thierry Amalou et Boris Noguès (dir.), Rennes, 2013, P. 4.

([12]) René Grevet, L'avènement de l'école contemporaine en France (1789-1835) , Presses universitaires du Septentrion, 2001, P. 197.

([13]) Jean-Noël Luc, Op Cit., P .7-9.

([14]) Ellwood P. Cubberley, The History Of Education, This page copyright © 2003 Blackmask Online, p.247.

([15]) Ellwood P. Cubberley, , Op Cit., P.248.

([16]) Maurice Gontard, , Op Cit., P. 6; Ellwood P. Cubberley, Op Cit., P.248.

Corresponding author:

([17]) J.J. Chevallier, Histoire des Institutions Politiques de La France Modern (1789 – 1945), Paris, 1958.
([18]) E. Allain, L'oeuvre scolaire de la Révolution 1789-1802 : études critiques et documents inédits , Bibliothèque nationale de France, Paris, 1891, P. 4.
([19]) René Grevet, Op, Cit., P .2-3.
([20]) E. Allain, , Op Cit., P. 4.
([21]) Ellwood P. Cubberley, , Op Cit., P.249.
([22]) E. Allain, , Op Cit., P. 5.
([23]) Leuilliot Paul. Georges Rigault, Histoire générale des Frères des Ecoles chrétiennes. In: Annales d'histoire sociale. 8e année, N. 1, 1945, P. 153.
([24]) E. Allain, , Op Cit., P. 7-13`.
([25]) Ellwood P. Cubberley, Op Cit., P.244.
([26]) E. Allain, , Op Cit., P. 17-18; François Galichet, L'éducation à la citoyenneté dans les programmes d'enseignement français nécessairement laïcs et leur mise en oeuvre, Colloque international salésien de Lyon (20-24 août 2005), P. 2.
([27]) René Grevet, Op Cit., P .234.
([28]) État sommaire des versements faits aux Archives nationales par les ministères (version de 1962), P .1.
([29]) René Grevet, Op Cit., P .20- 22.
([30]) Ibid., P. 15-17.
([31]) Ellwood P. Cubberley, Op Cit., P.250.
([32]) Maurice Gontard, Op Cit., P.1.
([33]) René Grevet, Op Cit., P. 18-19.
([34]) Jean-Luc Le Cam, Éducation privée et pratiques préceptorales du XVe au XIXe siècle, ENS Éditions, 2015, p. 22.
([35]) René Grevet, Op Cit., P . 12.
([36]) Ibid., P . 14.
([37]) Jean-Michel Chabouly, L'école publique envahit la France avec deux siècles de politique, scolaire Presses, universitaires de Rennes, (N . D), P. 29-33.

([38]) عاطف وصفي، كوندرسيه، دار المعارف ، القاهرة، ط2، ص 37-38.
([39]) E. Allain, OP, Cit., P .4.
([40]) René Grevet, Op Cit., P . 12.
([41]) René Grevet, Op Cit., P . 17-33, Gabriel Gompayrė, Doctrines De L'educatyon En France Depuis Le Seiziėme Siėcle, Huiteme Edition, Parys, 1911, P. 286.
([42]) René Grevet, Op Cit., P . 19.
([43]) C.A. Fyffe, Historuy of Modern Europe 1792-1878, London, 1895. P. 37.
([44]) Emmanuelle Picard, , Op Cit. , P .15; Alaln Renaut, Les Rėvolutions De L'universitė, Essai sur la modernisation de la culture, ISBN 2-7021-2504-2,© Calmann-Lévy, 1995, P. 14-15.
([45]) René Grevet, Alphabétisation et scolarisation féminines dans la France septentrionale pendant la Révolution française., Revue du Nord, tome 78, n°317, Octobre-décembre 1996, P. 748 .

Corresponding author:

([46]) Ibid., P . 18.
([47]) Ibid., P . 17.
([48]) Ibid., P . 746.
([49]) Ibid., P . 64; Gabriel Gompayrė, , Op Cit., P. 296.
([50]) René Grevet, Op Cit., P . 64.
([51]) Ibid., P . 49.
[52]) تشكلت تلك اللجنة في 6 نيسان 1793 لتكون بمثابة السلطة التنفيذية للسيطرة على الاوضاع المضطربة في الداخل بقيادة اعضاء بارزين من اليعاقبة وفي مقدمتهم روبسبير مارس فيه حالة من الارهاب ضد الاحزاب المعارضة لتوجهاتهم ، حلت في عام 1795م، للمزيد ينظر:
Laurence Gronlund ,A.M ,Danton in the French Revolution, Boston , Kpublishers,1887, P. 112.
([53]) René Grevet, Op Cit., P . 11-12.
([54]) Ibid., P . 52-53.
([55]) Ellwood P. Cubberley, Op Cit., P.250-251.(تاريخ التعليم في اوربا), François Galichet, Op Cit., P.2.
([56]) René Grevet, Op Cit., P .17-18.
([57]) Ibid., P .120-122.
([58]) Ibid., P .54.
([59]) Ibid., P .231.
([60]) Ibid., P . 233.
([61]) Ibid., P . 234.
([62]) Georges Lefebvre, From its origins to 1793 Revolution French, Translated Elizabeth Moss Evanson, London, 1962, Vol-2, p. 55.;
البير سوبول، تاريخ الثورة الفرنسية، ترجمة: جورج كوسى، ط3، منشورات عويدات، بيروت، ، ص 353 . 1982م
([63]) René Grevet, Op Cit., P . 186.
([64]) Ibid., P . 187-188.
([65]) Konstantinos Chatzis, Les ingénieurs français au XIXème siècle (1789 –1914) – Émergence et construction d'une spécificité nationale, Éditeur Société des amis de la bibliothèque et de l'histoire de l'École polytechnique (SABIX), 2009, P. 3.
([66]) Louis Liard, L'enseignement SupÉrier En France 1789-1893, Armand Colin Et Cie, Édyteurs, Paris, Tome Second, 1894, P.2; Jean-François Condette, Le recteur d'académie et la lente construction de l'lnstruction publique en France (1808-1940), Éditions Armand Colin, 2008, P. 8.
([67]) Ibid., P . 264.
([68]) Ibid., P . 264.
([69]) Ibid., P . 267.
([70]) Louys Lyard, L'enseignemnt SupÉrieur En Frane 1789-1793, Tome 2, Armand Colin Et Cie, Paris, 1894, P. 4-8.1793-1789 التعليم العالي))
([71]) Antoine Léon, La pédagogie au temps des révolutions. L'Acte pédagogique dans les projets et les institutions scolaires de la Période Révolutionnaire : 1789-1799, Bulletin de psychologie, tome 23 n°286, 1970, P. 1094.
([72]) René Grevet, Op Cit., P . 70-72.

 Corresponding author:

([73]) Louys Lyard, Op Cit., P. 49.
([74]) René Grevet, Op Cit., P . 16-18.
([75]) Ibid., P .56.
([76]) Gabriel Gompayrė, René Grevet, Op Cit., P. 297.
([77]) René Grevet, Op Cit., P .118.
([78]) Jean-Noël Luc et Philippe Savoie, State and Education in France (19th-20th centuries), Ens Éditions, Édition électronique, 31 août 2014, P. 11.
([79]) Jean-Noël Luc et Philippe Savoie, Op Cit., P. 11.
([80]) M " Gaume, RÉvolution , Recherches Historiques À. L'origine Et La Propagation Du Mal En Europe, Galime FrÈres , Libraires--Éditdit Krs, Paris, 1856, P. 38.
([81]) René Grevet, Op Cit., P . 19.
([82]) Ibid., P .123.
([83]) Ibid., P .124.
([84]) Ibid., P .124-125.
([85]) Ibid., P . 83-84.
([86]) René Grevet, Alphabétisation et scolarisation féminines dans la Franceseptentrionale pendant la Révolution française, Revue du Nord, tome 78, n°317, Octobre-décembre 1996, P. 747.
[87]) للمزيد عن احداث نشاة القنصلية في فرنسا ينظر: عمار شاكر محمود احمد الدوري، تاريخ القنصلية الفرنسية(1799- 1804)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تكريت، كلية التربية، قسم التاريخ، 2013.
([88]) René Grevet, Op Cit., P .23-25.
([89]) Ibid., P .126.
([90]) Ibid., P . 126-127.
([91]) Louys Lyard, Op Cit., P. 5.
([92]) Ibid., P. 11-12.
([93]) Ibid., P. 14-15.
([94]) René Grevet, Op Cit., P. 39-45.
([95]) Maurice Gontard, , Op Cit., P.22.
([96])) René Grevet, Alphabétisation et scolarisation féminines dans la France , Op Cit., P . 746.
([97]) Jean-Michel Chabouly, L'école publique envahit la France avec deux siècles de politique, scolaire Presses, universitaires de Rennes, (N. D), P. 20-21.
([98]) René Grevet, Op Cit., P . 270-273.
([99]) Louys Lyard, Op Cit., P . 19-20.
([100]) René Grevet, Op Cit., P .52.
([101]) Louys Lyard, Op Cit., P. 72.
([102]) Jean-Noël Luc et Philippe Savoie, L'état et l'éducation en France. XIXe-XXe siècles, ENS Éditions, 2014, P. 9.
([103]) Sara Codolo, Il potere e la cultura Dotti e politica culturale della Repubblica e del Regno d'Italia (1802 -1814), Ecole Pratique Des Hautes Etudes, Con il contributo programma "Vinci" Università Italo-Francese, 2010, P. 172.
([104]) Louys Lyard, Op Cit., P. 66.
([105]) Alaln Renaut, Op, Cit., P. 14-15; Jean-François Condette, , Op Cit., P. 8.

Corresponding author:

([106]) Emmanuelle Picard, P.17; Jean-Noël Luc et Philippe Savoie ,Op Cit., P. 12.
([107]) Louys Lyard, Op Cit., P. 78-79.
([108]) Ibid., P. 81-82.
([109]) Alaln Renaut, Op, Cit., P. 14-15.
([110]) Sara Codolo, Op, Cit., P. 171; René Grevet, Op Cit., P .48-51.
([111]) René Grevet, Op Cit., P. 101.
([112]) Ibid., P. 55.
([113]) Jean-Noël Luc et Philippe Savoie, Op Cit., P.12.
([114]) Jean-François Condette, , Op Cit., P. 10.
([115]) Jean-Noël Luc et Philippe Savoie, Op Cit., P.15.

المصادر

اولا : الرسائل والاطاريح الجامعية

أ – العربية

1- شاكر محمود احمد الدوري، تاريخ القنصلية الفرنسية(1799- 1804)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تكريت، كلية التربية، قسم التاريخ، 2013.

ب- الاجنبية

1- Georges Snyders, La ApÉdagogie En F rance AUX XVIIe ET XVIII" SIÈCLES, Thes is Ph. D Unpublished , à la Faculté des Lettres et Sciences humaines de Université Paris, 1964, P. 2
2- Maurice Gontard, L' Enseignement Primaire en France de la Révolution à la loi Guizot (1789-1833), Thes is Ph. D Unpublished , Faculté des Lettres de Lyon, 1955, P. 11-12.
3- Emmanuelle Picard, Les universitaires français de l'Université impériale aux universités contemporaines,Thes is Ph. D Unpublished l'université Paris 1 , 2008, P .15

ثانيا: المصادر العربية والمعربة

1- ، البير سوبول، تاريخ الثورة الفرنسية، ترجمة: جورج كوسى، ط3، منشورات عويدات، بيروت، 1982م.
2- علي ابراهيم حسين وامين غالي، لويس الرابع عشر،(سيرته- نظم حكمه- سياسته الخارجية)، القاهرة، 1947.
3- عفاف السيد صبرة، الامبراطوريتان البيزنطية والرومانية زمن شارلمان، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1982، ص 316
4- عاطف وصفي، كوندرسيه، دار المعارف ، القاهرة، ط2، ص 37-38.

ثالثا : المصادر الاجنبية.

ا- الفرنسية

1- Jean-Luc Le Cam, Instruction privée et pratiques préceptorales du XVe au XIXe siècle, ENS Éditions, l'éducation [En ligne], mis en ligne le 30 juin 2015, P. 22.
2- Jean-Noël Luc, Histoire de l'enseignement en France xixe-xxie siècle, Malakoff-Paris, Armand Colin, 2020, P.7-9
3- Louis Liard, L'enseignement Supėrieur en France 1789-1893, Paris, Armand colin et cie, Tom. 2, 1894, P. 35.
4- Antoine Léon, La pédagogie au temps des révolutions. Première Partie. L'Acte pédagogique dans les projets et les institutions scolaires de la Période Révolutionnaire : 1789-1799, Bulletin de psychologie, tome 23 n°286, 1970, p. 1094.
5- Konstantinos Chatzis, Les ingénieurs français au XIXème siècle (1789 –1914) – Émergence et construction d'une spécificité nationale, Société des amis de la bibliothèque et de l'histoire de l'École polytechnique (SABIX), Paris, 2009, P. 2-3.

 Corresponding author:

6- René Grevet, L'avènement de l'école contemporaine en France (1789-1835) , Presses universitaires du Septentrion, 2001, P. 197.
7- E. Allain, L'oeuvre scolaire de la Révolution 1789-1802 : études critiques et documents inédits , Bibliothèque nationale de France, Paris, 1891, P. 4.
8- Jean-Luc Le Cam, Éducation privée et pratiques préceptorales du XVe au XIXe siècle, ENS Éditions, 2015, p. 22
9- Jean-Michel Chabouly, L'école publique envahit la France avec deux siècles de politique, scolaire Presses, universitaires de Rennes, (N . D).
10- Gabriel Gompayrė, Doctrines De L'educatyon En France Depuis Le Seiziėme Siėcle, Huiteme Edition, Parys, 1911, P
11- C.A. Fyffe, Historuy of Modern Europe 1792-1878, London, 1895.
12- Alaln Renaut, Les Rėvolutions De L'universitė, Essai sur la modernisation de la culture, ISBN 2-7021-2504-2,© Calmann-Lévy, 1995,
13- Laurence Gronlund ,A.M ,Danton in the French Revolution, Boston , Kpublishers,1887,
14- Georges Lefebvre, From its origins to 1793 Revolution French, Translated Elizabeth Moss Evanson, London, 1962, Vol-2.
15- Konstantinos Chatzis, Les ingénieurs français au XIXème siècle (1789 –1914) – Émergence et construction d'une spécificité nationale, Éditeur Société des amis de la bibliothèque et de l'histoire de l'École polytechnique (SABIX), 2009.
16- Louis Liard, L'enseignement SupÉrier En France 1789-1893, Armand Colin Et Cie, Édyteurs, Paris, Tome Second, 1894.
17- Jean-François Condette, Le recteur d'académie et la lente construction de l'lnstruction publique en France (1808-1940), Éditions Armand Colin, 2008.
18- Jean-Noël Luc et Philippe Savoie, State and Education in France (19th-20th centuries), Ens Éditions, Édition électronique, 31 août 2014, P
19- M " Gaume, RÉvolution , Recherches Historiques À. L'origine Et La Propagation Du Mal En Europe, Galime FrÈres , Libraires--Éditdit Krs, Paris, 1856.
20- Sara Codolo, Il potere e la cultura Dotti e politica culturale della Repubblica e del Regno d'Italia (1802 -1814), Ecole Pratique Des Hautes Etudes, Con il contributo programma "Vinci" Università Italo-Francese, 2010, P

ب- الانكليزية

1- . J.J. Chevallier, Histoire des Institutions Politiques de La France Modern (1789 – 1945), Paris, 1958.

رابعاً: الدراسات والبحوث.

.

1- État sommaire des versements faits aux Archives nationales par les ministères… » (version de 1962), P .1
2- Ellwood P. Cubberley, The History Of Education, This page copyright © 2003 Blackmask Online, p.247

خامسا: المقالات الاجنبية

1- Bruno Belhoste, Un espace public d'enseignement aux marges de l'université, Article publié dans Thierry Amalou et Boris Noguès (dir.), Rennes, 2013, p. 4.
2- François Galichet, L'éducation à la citoyenneté dans les programmes d'enseignement français nécessairement laïcs et leur mise en oeuvre, Colloque international salésien de Lyon (20-24 août 2005), P. 2

سادسا: المجلات.

1- Leuilliot Paul. Georges Rigault, Histoire générale des Frères des Ecoles chrétiennes. In: Annales d'histoire sociale. 8e année, N. 1, 1945, P. 153

Corresponding author:

2- René Grevet, Alphabétisation et scolarisation féminines dans la France septentrionale pendant la Révolution française., Revue du Nord, tome 78, n°317, Octobre-décembre 1996.
3- Antoine Léon, La pédagogie au temps des révolutions. L'Acte pédagogique dans les projets et les institutions scolaires de la Période Révolutionnaire : 1789-1799, Bulletin de psychologie, tome 23 n°286, 1970, P. 1094

Corresponding author: